حديث عائشة رضي الله عنها :

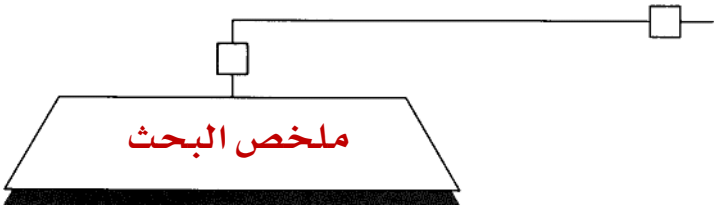
«إنَّ أبغض الرِّجال إلى اللّه الألدُّ الخَصِم»

- دراسة عقديَّة دعويَّة -

د / عمر بن سالم العمري

أكاديمي سعودي، أستاذ مساعد بقسم الدَّعوة والثقافة الإسلاميَّة، بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النبويَّة





۞ **عنوان البحث** : حديث عائشة رضي الله عنها : «إِنَّ أَبغضَ الرِّجَالِ إِلى اللهِ الألدُّ الخَصِم» – دراسة عقديَّة دعويَّة –.

۞ **موضوع البحث** : يتحدث البحث عن الألد الخصم، وأهم سماته، وذم السلف له، وأهم المنزلقات العقدية المتعلقة به، وكيفية دعوته، وأهم آثاره، وسبل معالجته؛ من خلال قوله ﷺ : «إِنَّ أَبغضَ الرِّجَالِ إِلى اللهِ الألدُّ الخَصِم».

۞ **هدف البحث** : يهدف البحث إلى شرح قوله ﷺ : «إِنَّ أَبغضَ الرِّجَالِ إِلى اللهِ الألدُّ الخَصِم» من خلال التعريف بالألد الخصم، وبيان أهم سماته، وذم السلف له، وإيضاح أهم الأخطاء العقدية التي قد يقع بها، وسبل دعوته، وأبرز آثاره وسبل الوقاية والعلاج من هذه الخصلة الذميمة.

۞ **منهج البحث** : اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي.

۞ **تقسيمات البحث** : انتظم البحث في مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي :

المقدمة وفيها : توطئة، أهمية البحث وأسباب اختياره، أهداف البحث، حدود البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث، منهج البحث.

المبحث الأوَّل : شرح غريب الحديث، والمعنى الإجمالي له.

المبحث الثاني : سمات الألد الخصم، وذم السلف له.

المبحث الثالث : المحاذير العقدية المستنبطة من الحديث.

المبحث الرَّابع : سبل دعوة الألد الخصم.

المبحث الخامس : آثار اللَّدَد والخصومة، ومنهج الإسلام في الوقاية منها.

۞ أهم النتائج :

١- الحذر والتحذير من الوقوع في صفات الألد الخصم، والابتعاد عن التشبه به.

٢- لا يُصار إلى الجدال إلَّا عند وجود ما يقتضيه، كالمعارض بالشبهة ونحوه.

٣- الحذر من الجدال المذموم، والذي من أهم سماته اللدد والخصومة.

٤- اهتمام السلف الصالح بعلم الجدل وعنايتهم بأصوله وضوابطه.

٥- عدم الخوض في مسائل العقيدة لمن لا علم عنده.

٦- قوة التلازم بين العقيدة والدعوة، وضرورة التأصيل للدعاة في كل منهما.

٧- عالج الإسلام الصفات المستقبحة، وذلل الصعاب أمام من اتصف بها.

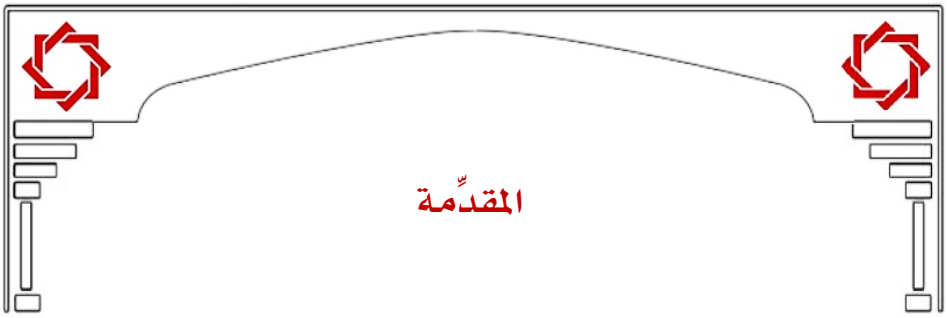
۞ أهم التوصيات :

١- ضرورة تكاتف الدعاة لاجتثاث ما قد يقع في ميدان الدعوة من مخالفات وتجاوزات.

٢- استثمار المنابر الدعوية والعلمية لمعالجة الصفات المستقبحة، وجمع الشمل، وتأليف القلوب.

٣- رفع كفاءة الدعاة وتأهليهم بأساليب الحوار والمجادلة، وكيفية الأخذ على أيدي المخالفين.

عمر بن سالم العمري
6016@iu.edu.sa



المقدِّمة

۞ توطئة :

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢] ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [سورة النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠-٧١](١).

---

(١) هذه الخطبة تسمى «خطبة الحاجة» أخرجها الإمام أبو داود، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، برقم ٢١١٨ ٢/٢٣٨، ٢٣٩، والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، برقم ١١٠٥، ٣/٤٠٤، والنسائي، كتاب النكاح، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح، برقم ٣٢٧٧، ٦/٨٩، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، برقم ١٨٩٢، ١/٩٠٦، من=

أمَّا بعد : فإن المدافَعة والمغالَبة من فطرة الإنسان، والجدل أمر ظاهر ومشاهَد في حياته، وملازم له في كل حال، ولقد وصفه الله – وهو العليم بخلقه – بقوله : ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾ [سورة الكهف:٥٤].

والخلاف لم يزل يحدث بين الناس منذ كانوا، والخصومة بينهم أمر واقع لا محالة؛ إلا من رحم ربي، قال ﷻ : ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ﴾ [سورة ص:٢٤]؛ ولمَّا كان الحال كذلك؛ جاءت الشرعية بتربية الإنسان، فقوَّمت فطرته، وضَبطتْ خُلُقه، وهذَّبت مَسلَكَه؛ لتجعل مدافعته ومغالبته بالحق وعن الحق، لئلا يجرُّهُ الجَدَلُ إلى شرِّ مذاهبه، وتصبح الخصومة له خُلُقًا، حتى لا يكاد يُبالي بحق ولا باطل، وإنما يُريد الغلبة بأي وجه كانت.

كما جاءت الشريعة الغراء فاضَّةً للنزاع، ومحذرةً من التجاوز في الخصومة، والخروج عن الإطار المشروع لها؛ لأنَّ الخصومة بالباطل من آفات اللسان التي تُسبب الفرقة، والتدابُر بين المسلمين، وإيغار صدور بعضهم على بعض، وتضييع أوقاتهم فيما لا ينفع، لكننا ومع هذا لم نشهد نَكسةً في شرف الخصومة أعظم مما يُرى من بعض الناس اليوم، فقد أصبح بعض المسلمين لا يُفرِّقون بين أن يطلب المرء حقَّه بصدقٍ وعدلٍ واعتراف، وبين أن يتحول إلى باغٍ، وفاجرٍ في الخصومة، يُلبِسُ خَصْمه ما ليس فيه، وَيُقَوِّلُهُ ما قال وما لم يَقُلْ، وكأن الحق لا

= طريق الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، وهذا الحديث صحيح أخرجه مرفوعًا أصحاب السنن الأربعة، ينظر : البدر المنير، لابن الملقن، ٥٣١/٧.

يعود إليه إلا بالسَّبِّ والقذف، والتَّفَحُّشِ مع الخُصُوم، ونسي الغافل أنَّ هذا من التَعَدِّي على حدود الله، والخروج عن شرعه.

ولا غرو؛ فهذه الخصومات إذا تُرِكَت لشهوات المتخاصمين وأهوائهم، ولم تُوضَع لها حدود، ولم تُرَاعَ فيها آداب، كانت مصدر شرٍّ مستطير، وفسادٍ كبيرٍ؛ لأن كل مَن هداه عقله إلى رأي قَدَّرَ أنه الصواب، وأن خلافه خطأً؛ فالفاجر في الخصومة يسبق لسانُه عقلَه، وطيشُه حِلْمَه، وظلمُه عدلَه، ينظر بعين عداوة لو أنها عين الرضا لاستحسن ما استقبح، لا يعدُّ محاسن الناس إلا ذنوبًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومع عظم أثر الجدال في الدعوة إلى الله إلا أنه يلحقه الذم في بعض الأحوال، وذلك فيما إذا استعمل لمجرد الظهور والغلبة، أو كان شاغلًا عن أصول الدعوة ومقاصدها، ومؤديًا على الأغلب نحو الفساد والفتنة.

والداعية الموفق فردٌ من آحاد الناس، ولا بد أن يجد معارضة من دعاة الباطل، ويلقى منهم استطالة بالأذى والسفاهة، وعنادًا وتجاوزًا، وتأليبًا وتهكُّمًا، فينبغي عليه الحذر من طغيان المدافعة والمغالبة، ويسلك في محاورتهم سبيل الرجاحة والرفق والوقار، دون فحش ولا طيش ولا فضاضة؛ لأن هذا السبيل الأقوى تأثيرًا وإقناعًا، والأقرب إفضاءً للمقصود من إفحامِ المبطِلِ، وجَلْيِ باطِله، وردِّ شَرِّه عن الناس، وهو ما أمر الله به نبيه ﷺ في قوله جل وعلا : ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل:١٢٥].

والجدل المقصود من هذا البحث هو الجدل المذموم المنهي عنه، وليس المشار إليه في الآية الآنفة الذكر بالتي هي أحسن، وسأتناوله من خلال حديث

عظيم صحيح، قال فيه النبي ﷺ : «إِنَّ أَبغضَ الرِّجَالِ إِلى اللهِ الألدُّ الخَصِم»(١).

وقد جعلته موسومًا بـ :

حديث عائشة رضي الله عنها : «إِنَّ أَبغضَ الرِّجَالِ إِلى اللهِ الألدُّ الخَصِم»

- دراسة عقديَّة دعويَّة -

والله ولي التوفيق أول الأمر ومنتهاه

۞ أهمية البحث، وأسباب اختياره :

تظهر أهمية البحث من خلال ما تقدَّم، إضافةً إلى موضوعه، الذي يمكن تحديد بعض جوانب أهميته في النقاط الآتية :

١- بيان التلازم والارتباط بين العقيدة والدعوة، وأنه لن توجد دعوة سليمة المنهج بلا عقيدة صحيحة راسخة.

٢- أنَّ السلف الصالح رحمهم الله لم يتركوا شاردة ولا واردة من القضايا المهمة إلا وجمعوا بين نصوص الشريعة فيها، وَفْق مراد الله ورسوله ﷺ، وتناولوها بالسَّبْر والتقسيم والإيضاح، ورفعوا الشبهات عنها.

٣- وجود بعض التجاوُز في الخصومات من المنتسبين إلى العلم والدعوة، ومن المربِّين والقدوات، مما يوضح غفلة البعض أو تجاهله للنصوص المحذرة، فجاء هذا البحث ليذكِّر الغافل، ويحذر المتجاهل.

٤- أنَّ الزمن المعاصر قد اتَّسم في الجملة بالجدل والمناظرات، والفتن

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى : ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [سورة البقرة:٢٠٤]، برقم ٢٤٥٧، ١٣١/٣، ومسلم، كتاب العلم باب الألد الخصم، برقم ٢٦٦٨، ٢٠٥٤/٤.

والشبهات، مما يؤدي إلى ضرورة بيان ما أقره الشرع وأمر به، والتنبيه عما حذر منه الشرع ونهى عنه.

٥- أنَّ كثيرًا من الخصومات المعاصرة لا تخلو من التعنُّت والتعصُّب، والبغي والمكايدة، والخروج عن الجادة، مع ما أُبيح من سُبُل مشروعة في هذا الجانب، مما يدعو إلى أهمية توعية الناس بالنصوص الشرعية المحذِّرة من هذه المخالفات، وبيان أقوال السلف الصالح فيها.

٦- حاجة المجتمع المسلم إلى تقريب الأحاديث الثابتة التي تتناول الآداب الأخلاقية والمجتمعية، فالخير كل الخير بما جاء به النبي ﷺ.

۞ أهداف البحث :

تناول هذا البحث بالدراسة هدفًا رئيسًا؛ هو مَن الألد الخَصِم، وما أهم المسائل العقديَّة والدعويَّة المتعلقة به؟ وذلك من خلال الآتي :

١- شرح غريب الحديث، والمعنى الإجمالي له.

٢- ذكر أهم سمات الألد الخصم، ورأي السلف فيه.

٣- إبراز أهم المحاذير العقدية المستنبطة من الحديث.

٤- بيان أهم سبل دعوة الألد الخصم.

٥- توضيح أهم آثار اللدد والخصومة، وبيان منهج الإسلام في الوقاية منهما.

۞ تساؤلات البحث :

يجيب هذا البحث عن تساؤل رئيس هو :

مَن الألد الخصم، وما أهم المسائل العقديَّة والدعويَّة المتعلقة به؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الآتية :

١- ما شرح الحديث، وما المعنى الإجمالي له؟

٢- ما أهم سمات الألد الخصم؟ وما رأي السلف فيه؟

٣- ما أهم المحاذير العقدية المستنبطة من الحديث؟

٤- ما سبل دعوة الألد الخصم؟

٥- ما أهم آثار اللدد والخصومة، وما منهج الإسلام في الوقاية منهما؟

۞ حدود البحث :

تتمحور الحدود الموضوعية لهذا البحث في دراسة حديث عائشة رضي الله عنها : «إِنَّ أَبغضَ الرِّجَالِ إِلى اللهِ الألدُّ الخَصِم» عقديًا ودعويًا، والتحذير من الجدل المذموم المنهي عنه، وليس المشار إليه بالتي هي أحسن.

۞ مشكلة البحث :

المتأمل في مجمل الدراسات الدعوية التي تناولت الجدال يجد أنها لم تتناول الجدال المذموم بعينه بشيء من التفصيل والإسهاب، وإنما بينت أنواع الجدال بشكل عام وموجَز، كما أنها لم تتناول الحديث المعني بالبحث على حد علم الباحث، ومن منطلَق سدِّ الذريعة، وأن التخلية مقدمة على التحلية، والدفع أسهل من الرفع، والوقاية خير من العلاج؛ رأى الباحث ضرورة تناول هذا الموضوع على سبيل: عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيِّه، ومن لا يعرف الشر من الخير يقعْ فيه، وخير منه فعل حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه عندما كان يسأل النبي ﷺ عن الشر مخافة أن يُدركه.

۞ الدراسات السابقة :

من خلال اطلاع الباحث لم يقف على دراسة علمية تعرَّضت لموضوع بحثه الحالي بشكل مستقل ومباشر، إلا أنه توجد بعض الدراسات فيها إشارات إلى جزئيات البحث دون استيعابه، ومن هذه الدراسات ما يمكن بيانه من خلال العرض الآتي :

١- الدعوة إلى الله بالمجادلة، مفهومها ومشروعيتها وضوابطها، للباحث الدكتور / إبراهيم صالح الحميدان، وهو بحث محكَّم قدمه لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ٢٠٠٥م، وتحدث فيه عن تاريخ الجدل وتاريخه، ومشروعية المجادلة وأهميتها وضوابطها، ويختلف اختلافًا كبيرًا عن البحث الحالي؛ إذ إنه لم يتناول الحديث المعني في هذا البحث، كما أنه لم يتناول الجدال المذموم.

٢- الدعوة إلى الله في ضوء قوله تعالى : ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ [سورة النحل:١٢٥]، للباحث الدكتور / محمد بن عبدالله العيدي، وهو بحث محكَّم قدمه لجامعة الملك سعود عام ٢٠١٠م، وتحدث فيه عن أسلوب الحكمة وتعريفها ومعانيها وأهميتها وأنواعها وخصائصها وأمثلتها، ثم تحدث عن أسلوب الموعظة الحسنة وتعريفها وأساليبها وشروطها وأهميتها وخصائصها وأمثلتها، ثم تحدث عن أسلوب المجادلة بالتي هي أحسن وتعريفه ومشروعيته وأساليبه وشروطه وأهميته وخصائصه وأمثلته، وقد تحدث عن الجدال المذموم في صفحة إلا ربع تقريبًا، مع عدم تناوله للحديث المعني في هذا البحث.

٣- المجادلة في الدعوة إلى الله مفهومها ومشروعيتها وأهميتها وضوابطها،

للباحث الدكتور / عبدالمنعم خليفة أحمد، وهو بحث محكَّم تقدم به إلى كلية دلتا للعلوم عام ٢٠١٦م، وذكر فيه المؤلف مفهوم المجادلة وتاريخها ومشروعيتها وأهميتها وضوابطها، وقد تحدث عن الجدال المذموم في قرابة صفحة تقريبًا، مع عدم تناوله للحديث المعني في هذا البحث.

وهذه الدراسات رغم إشارة بعضها إلى جزئيات يسيرة حول الموضوع إلا أنها تختلف اختلافا كبيرًا عن البحث الحالي، لا من حيث عدم دراستها للحديث المعني بالبحث، ولا من حيث الاختلاف في الخطة التفصيلية.

۞ خطة البحث :

انتظم البحث في مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي :

المقدمة وفيها : توطئة، أهمية البحث وأسباب اختياره، أهداف البحث، حدود البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث، منهج البحث.

المبحث الأوَّل : شرح غريب الحديث، والمعنى الإجمالي له.

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأوَّل : نص الحديث والتعريف بمن رواه.

المطلب الثاني : شرح غريب الحديث.

المطلب الثالث : المعنى الإجمالي للحديث.

المطلب الرَّابع : أهم الفوائد المستنبطة من الحديث.

المبحث الثاني : سمات الألد الخصم، وذم السلف له.

وفيه مطلبان :

المطلب الأوَّل : سمات الألدِّ الخَصِم.

المطلب الثاني : ذم السلف للألدِّ الخَصِم، ومرادهم من ذلك.

المبحث الثالث : المحاذير العقدية المستنبطة من الحديث.

وفيه ثلاث مطالب :

المطلب الأوَّل : الجدال في ذات الله ﷻ ودينه.

المطلب الثاني : الجدال والمراء في القرآن الكريم.

المطلب الثالث : الجدال في القَدَرِ.

المبحث الرَّابع : سبل دعوة الألدِّ الخَصِم.

وفيه مطلبان :

المطلب الأوَّل : أصناف من نُهي عن مجادلتهم.

المطلب الثاني : طرق دعوة أصحاب اللدد والخصومة.

المبحث الخامس : آثار اللَّدَد والخصومة ومنهج الإسلام في الوقاية منهما.

وفيه مطلبان :

المطلب الأوَّل : آثار اللَّدَد والخصومة ومفاسدهما.

المطلب الثاني : منهج الإسلام في الوقاية من اللَّدَد والخصومة وسبل معالجتهما.

۞ منهج البحث :

أتى هذا البحث وَفْق المنهجين الآتيين :

أولًا : المنهج الوصفي التحليلي(١): وذلك بالتعريف بالألَدِّ الخَصِم، وبيان أقوال السلف الصالح فيه وسبل دعوته، وإبراز أهم آثاره، ومنهج الإسلام في معالجته.

ثانيًا : المنهج الاستنباطي(٢): وذلك بمحاولة استنباط أهم المسائل العقدية والدعوية المتعلقة بالألد الخصم، وبيان أقوال السلف الصالح فيها.

بالإضافة إلى ما سبق فإنَّ الباحث سينتهج في كتابة بحثه الآتي :

١- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني.

٢- تخريج الأحاديث الآثار، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفي به، وإن كان في غيرهما قام الباحث بتخريجه مع ذكر أقوال العلماء في بيان درجته.

٣- الإحالة إلى المراجع والمصادر الأصلية ما أمكن.

٤- التعريف بالمصطلحات العلمية إن وُجدت في البحث.

٥- عدم ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في البحث؛ لئلا يثقُل الهامش، وطلبًا

---

(١) هو المنهج الذي يعتمد على وصف ظاهرة من الظواهر ومتغيراتها كما هي في الواقع؛ للوصول إلى وصفها وصفًا دقيقًا لمعرفة أسبابها، والعوامل المؤثرة فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها كدليل. ينظر : مناهج البحث، أحمد خيري، وجابر عبد الحميد ص١٠٢، مناهج البحث وتطبيقاته، مقداد يالجن ص٢٢٠.

(٢) هو الطريقة التي يقوم بها الباحث ببذل أقصى جهد عقلي عند دراسة النصوص؛ بهدف استخراج مبادئ مدعمة بالأدلة الواضحة، ينظر : المرشد في كتابة الأبحاث، لحلمي فودة وعبد الرحمن صالح، ص٤٦.

للاختصار.

٦- تأجيل ذكر دار النشر، وسنة الطبع إلى قائمة المصادر والمراجع اجتنابًا للتكرار، ولئلا يثقُل الهامش.

٧- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل ما أمكن.



المبحث الأوَّل :

شرح غريب الحديث، والمعنى الإجمالي له

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأوَّل : نص الحديث والتعريف بمن رواه

المطلب الثاني : شرح غريب الحديث

المطلب الثالث : المعنى الإجمالي للحديث

المطلب الرَّابع : أهم الفوائد المستنبطة من الحديث

المطلب الأوَّل :
نص الحديث والتعريف بمن رواه

أولًا : نص الحديث :

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِم»(١).

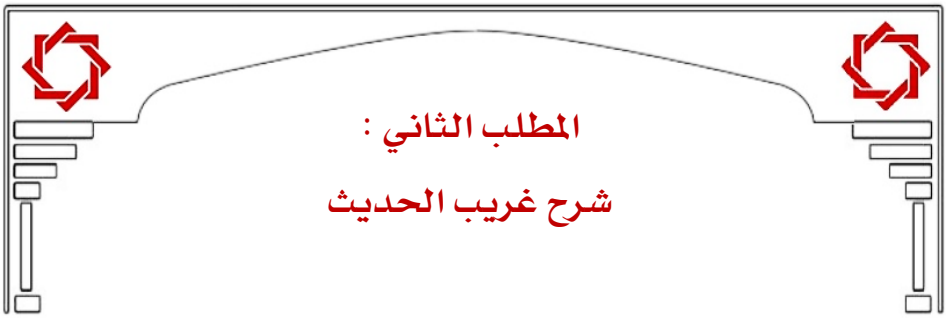
ثانيًا : التعريف براوي الحديث :

عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين تكنى أم عبد الله، وأمها أم رومان بنت عامر بن عُويمر بن عبد شمس، تزوجها رسول الله ﷺ بمكة قبل الهجرة بسنتين، وقيل : بثلاث سنين، وهي بنت ست سنين، وقيل : بنت سبع، وبنى بها بالمدينة بعد منصرَفه من وقعة بدر في شوال وهي بنت تسع سنين، روت عن النبي ﷺ الكثير، وهي أحب نسائه إليه، ومناقبها كثيرة، كانت أفقه النساء، وأعلم النساء، وأحسن النساء رأيًا وفهمًا، وقد أمر ﷺ بجلد الذين رموها بالإفك فجُلدوا الحدَّ ثمانين، توفي عنها ﷺ وهي بنت ثمان عشرة سنة، ومكث معها ﷺ تسع سنين، وكانت وفاتها سنة ٥٨هـ(٢).

---

(١) سبق تخريجه، ينظر ص١٤٧.

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٥٨/٨)، والإصابة، لابن حجر، (١٦/٨)، والاستيعاب لابن عبدالبر، ١٠٨/٢-١٠٩.



المطلب الثاني :
شرح غريب الحديث

- «**أبغض الرجال**»(١): البغض ضد الحب، وهو بمعنى الكراهية، والأبغض هو الكافر، فيصبح المعنى : أبغض الرجال الكفَّار، وقيل : الأبغض هو الرجل المخاصم، وقد رجح الحافظ ابن حجر المعنى الثاني، فقال : هو المعتمد وهو أعمُّ منْ أن يكون كافرًا أو مسلمًا، فإن كَانَ كافرًا؛ فأفعل التفضيل فِي حقّه عَلَى حقيقتها فِي العموم، وإن كَانَ مسلمًا؛ فسبب البغض أن كثرة المخاصمة تُفضي غالبًا إلى ما يُذمّ صاحبه، أو يخصّ فِي حقّ المسلمين بمن يُخاصم فِي باطل، والنصُّ على الرجال من باب التغليب، وإلا فالحديث يشمل الرجال والنساء؛ لأن الأصل أن ما ذكر في حق الرجال يدخل فيه النساء، إلا بدليل أو قرينة تخصِّصه، كما أن ذِكْرَ الرجال في الحديث له معنى آخر، وهو أن المرأة ضعيفة الخصومة والمحاجَّة، لقوله تعالى : ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾﴾ [سورة الزخرف:١٨]، أي في المجادلة، والإدلاء بالحجة(٢)؛ فالخصومة الشديدة أكثر ما

---

(١) ينظر : فتح الباري، لابن حجر، ١٥/ ٨٨، المنهاج، للنووي، ١٦/ ٢١٩، فيض القدير، للمناوي ١٠٦/١، مشكل الحديث وبيانه، لأبي بكر الأصبهاني، ٤٨٥/١.

(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٧٢/١٦.

تكون في جانب الرجل، وهذه المفاضلة باعتبار الجنس، وإلا فقد يوجد في آحاد النساء من هي أَجْدَلُ من بعض الرجال(١).

– «**الأَلَدُّ**»(٢): الشديدُ الخُصُومَةِ الجَدِل، وَاشْتِقَاقُهُ مِن لَديدَيِ الْعُنُقِ، وَهُمَا صَفْحَتَاهُ، وقِيْلَ : مِنْ لَديدَيِ الوادي وَهُمَا جَانِبَاهُ، ويُطلق عَلَى جانب الفم، ومنه اللُّدُود، وهو صَبُّ الدَّواءِ مُنحرِفًا عن وسِطِ الفَمّ إلى جَانِبِهِ، وتأْويله أن خَصْمَه أَيّ وَجْهٍ أَخَذ عَن يَمِين أَو شمال من أَبْوَاب الخُصُومَة ووُجُوهِها غَلَبَهُ فِي ذَلِكَ، يُقَالُ : رَجُلٌ أَلَدُّ بَيِّنُ اللَّدَد شَدِيدُ الخُصُومَةِ؛ وامرأَة لَدَّاء وَقَوْمٌ لُدٌّ، وَقَدْ لَدَدْتَ يَا هَذَا تَلُدُّ لَدَدًا، ولَدَدْتُ فُلانًا أَلُدُّه إِذا جَادَلْتَهُ فَغَلَبْتَهُ، وأَلَدَّه يَلُدُّه: خَصَمَهُ، فَهُوَ لادٌّ ولَدُود.

– «**الخَصِم**»(٣): الجَدِلُ الشَّحِيحُ الَّذِي لا يَزِيغُ إلى الحَقِّ ولا يَنْشُدُهُ على الغالِبِ، وقيل : الْعَالِم بِالْخُصُومَةِ الحاذقُ فيها وَإِن لم يُخَاصم، وَرُوِيَ بِكسرِ الصَّادِ وسُكونِها، وكِلاهُما اسمٌ للمُخَاصم، غَيرَ أنَّ الذي بالكسْرِ هو شَدِيدُ المخَاصَمةِ، وأمَّا الذي بالسُكونِ فهو المصْدَر، ووُضع موضِع الاسم، ولذلك يكون فِي المذكَّر

---

(١) ينظر : مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم، ١/ ٩٠.

(٢) ينظر : فتح الباري، ١٥/ ٨٨، المنهاج، ١٦/ ٢١٩، كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، ٤/ ٣٥٧، تفسير غريب ما في الصحيحين، للحميدي، ١/ ٥٤٤، لسان العرب، لابن منظور، فصل اللام، ٣/ ٣٩١، تاج العروس، للزبيدي، باب لدد، ٩/ ١٣٨، المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرين، باب اللام، ٢/ ٨٢١، بتصرف.

(٣) ينظر : فتح الباري، ١٥/ ٨٩، المفهم لما أشكل من صحيح مسلم، للقرطبي، ٦/ ٦٨٩، إكمال المعْلِم بفوائدِ مسلم، للقاضي عياض، ٨/ ١٦٢، لسان العرب، فصل اللام، ٣/ ٣٩٠، تاج العروس، باب لدد، ٩/ ١٣٨، والمعجم الوسيط، باب الخاء، ١/ ٢٣٩، بتصرف.

والمؤنَّث، والتثنيةِ، والجمعِ بلفظٍ واحدٍ فِي الأكثرِ، ومن العَربِ منْ يُثنّيه، ويَجْمَعُهُ؛ لِأنَّه يَذهبُ بهِ مذهبُ الاسْمِ.



المطلب الثالث :
المعنى الإجمالي للحديث

يخبرنا الرسول ﷺ في هذا الحديث العظيم أنَّ أحق الناس بالغضب والمقت الذي يبالغ في الخصومة وينشدها ويُصرُّ عليها، وظاهر لفظ الحديث أن الخصومة مذمومة ولو كانت في حق، لكن الصحيح أن الجدال بالحق من أجل الوصول للحق لا يدخل في هذا الحديث؛ وإنما المراد به من يخاصم في باطل، أو يجادل بغير علم، كالذين يدافعون عن الآراء الباطلة، والعقائد الزائغة، حتى يضلَّ بهم العامة وضعاف العقول، ويدخل في الذم أيضًا من يخاصم في الحق؛ لكنه يتجاوز في الخصومة قدر الحاجة، فيسب ويكذب لإيذاء خصمه، أو يخاصمه عنادا ليقهره ويذله.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ : «وظاهر إطلاق الحديث أنَّ الخصومة مذمومة ولو كانت في حق، فإن قيل : لا بُدَّ للإنسان من الخصومة لاستبقاء حقوقه؛ فالجوابُ : أن الذمَّ المتأكّدَ إنما هو لمن خاصمَ بالباطل أو بغير علمٍ، كوكيل القاضي، فإنه يتوكَّلُ في الخصومة قبل أن يعرفَ أن الحقّ في أيّ جانب هو؛ فيخاصمُ بغير علم، ويدخلُ في الذمّ أيضًا مَن يطلبُ حَقَّه، لكنه لا يقتصرُ على قدرِ الحاجة، بل يظهرُ اللددَ والكذبَ للإيذاء والتسليط على خصمه، وكذلك من خَلَطَ بالخصومة كلماتٍ تُؤذي، وليس له إليها حاجة في تحصيل حقه، وكذلك مَن

يحملُه على الخصومة محضُ العِناد لقهر الخصم وكسره، فهذا هو المذموم، وأما المظلومُ الذي ينصرُ حجَّتَه بطريق الشرع من غير لَدَدٍ وإسرافٍ وزيادةِ لجاجٍ على الحاجة من غير قصدِ عنادٍ ولا إيذاء، ففعلُه هذا ليس حرامًا، ولكن الأولى تركُه ما وجد إليه سبيلًا، لأنَّ ضبطَ اللسان في الخصومة على حدّ الاعتدال متعذّر»(١).

كما حذر النبي ﷺ في هذا الحديث العظيم من الخروج عن الأُطُر الشرعية المتعلقة بالخصومة؛ لأنَّ الخصومة بالباطل من آفات اللسان التي تُسبب الفرقة والتدابر، والتقاطع، والأحقاد بين المسلمين، وإيغار صدور بعضهم على بعض فينبغي للإنسان أن لا يفتحَ بابَ الخصومة إلا لضرورة لا بُدَّ منها، لكي يحفظ لسانَه وقلبَه عن آفات الخصومة(٢).

وقد أدخل بعض العلماء(٣) هذا الحديث في تفسير قوله ﷻ : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ٢٠٤﴾ [سورة البقرة:٢٠٤]، وهذا نعت من الله تبارك وتعالى للمنافقين، بقوله جل ثناؤه : ومن الناس من يعجبك يا محمد ظاهرُ قوله وعلانيته، ويستشهد بالله على ما في قلبه، وهو جَدِلٌ بالباطل، وذكر غير واحدٍ من المفسرين أنها نزلت في الأخنس بن شَرِيق الثقفي، حليف بني زهرة، واسمه أُبَيٌّ، وسمي الأخنس؛ لأنه خنس يوم بدر بثلاثمائة رجل من بني زهرة عن قتال رسول الله ﷺ، وكان

---

(١) الأذكار، للنووي ٣٧١/١.

(٢) ينظر : المصدر السابق، ٣٧٢/١.

(٣) ينظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال، ٥٨١/٦.

رجلًا حلو الكلام، حسن المنظر، وكان يأتي رسول الله ﷺ فيجالسه ويظهر الإسلام، ويقول إني لأحبك، ويحلف بالله على ذلك، وكان منافقًا، فكان رسول الله ﷺ يُدني مجلسه، فنزلت الآية، والمعنى أي أنك تستحسن حديثه يا محمد، ويَعظُم مقامه في قلبك، ويُشهد الله على إيمانه بنبوتك، ومحبته لك ولدينك، وهو ألدُّ شديد الخصومة، كاذب القول أعوج، شديد القسوة في المعصية، جَدِلٌ بالباطل، يتكلم بالحكمة، ويعمل بالخطيئة(١).

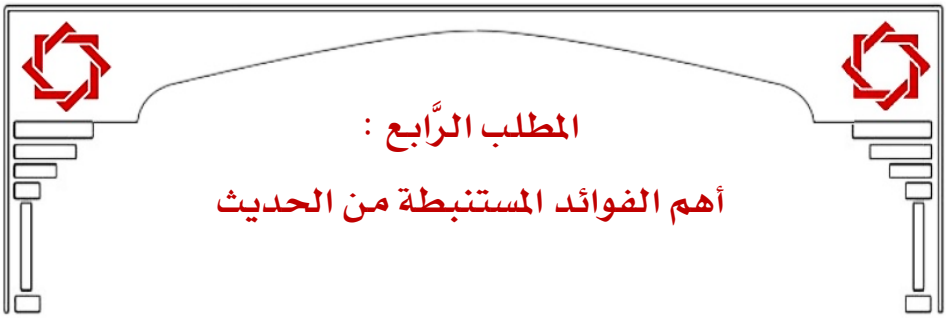
فمن الناس من إذا تكلم راق كلامه للسامع وإذا نطق ظننته يتكلم بكلام نافع، ويؤكد ما يقول بأن يخبر أن الله يعلم أن ما في قلبه موافق لما نطق به، وهو كاذب في ذلك؛ لأنه يخالف قوله فعله، فلو كان صادقًا لتوافق القول والفعل، كحال المؤمن غير المنافق، ولذلك إذا خاصمته وجدت فيه من اللدد والصعوبة والتعصب وما يترتب على ذلك، ما هو من مقابح الصفات التي ليست كأخلاق المؤمنين، الذين جعلوا السهولة مركبهم، والانقياد للحق وظيفتهم، والسماحة سجيتهم(٢).

ولربما يدخل في ذلك من يتعلم المنطق والخطابة، ويحفظ الأدلة ويوردها، ويعدد الأمثلة ويسردها، ويستشهد بالأشعار والقصص، ولا يقصد من وراء ذلك نشر الحق وتعبيد الناس لرب العالمين، وإنما مراده أن يلتفت إليه الناس ويُعجبوا به، ويكون ذا شأن عندهم والعياذ بالله.

---

(١) ينظر : تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ٤٢٠/١، جامع البيان، للطبري، ٢٢٩/٤، بتصرف يسير.

(٢) ينظر : تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ٩٣/١.



المطلب الرَّابع :
أهم الفوائد المستنبطة من الحديث

١- أنَّ الألد هو المعوج عن الحق، المولع بالخصومة والماهر بها، ويدخل في ذلك كثير الجدل بالباطل.

٢- أثبت الحديث صفة البُغض لله ﷻ على الوجه اللائق به ﷻ.

٣- خص الحديث الرجال بالخصومة والجَدَل، والبغض من الله من باب التغليب، وإلا فإنَّ المرأة يشملها الحديث.

٤- أنَّ المرء الذي يبغضه الله ﷻ، هو من يقصد بخصومته مدافعةَ الحق، وردَّه بالأوجه الفاسدة، والشبه الموهمة.

٥- أباح الشارع الحكيم للمظلوم المحاجة للوصول إلى حقه؛ بطريق الحجاج الشرعي، وأصول المرافعات الشرعية، ولا يدخل فعله في باب الخصومات المذمومة.

٦- الترهيب من الشدة في الخصومة، وأنها من علامات النفاق، ومن آفات اللسان التي تسبب الفرقة، والتقاطع، والتدابر بين المسلمين.



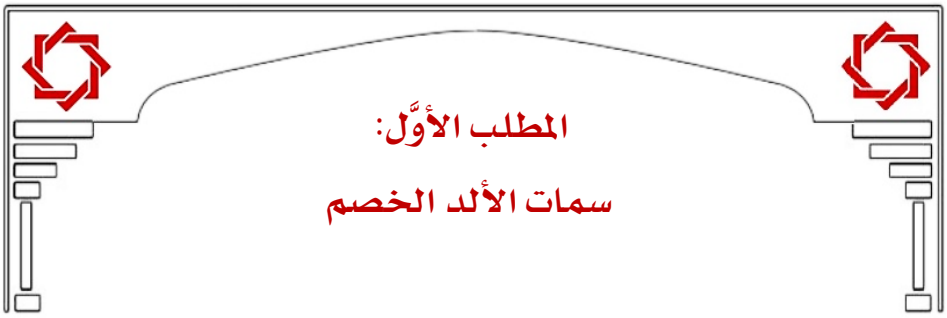
المبحث الثاني :

سمات الألد الخصم، وذم السلَّف له

وفيه مطلبان :

المطلب الأوَّل : سمات الألدِّ الخَصِم

المطلب الثاني : ذم السلف للألدِّ الخَصِم، ومرادهم من ذلك



المطلب الأوَّل:
سمات الألد الخصم

إنَّ الألد الخصم يَعْلَمُ أن الحق ليس معه؛ ولأجل ذلك يُجاهد لقلب الحق إلى باطل، مما يقوده إلى جملة من السمات الهابطة، وألوان من الصفات المستقبحة، فتجده فاجر الخصومة، بذيء اللسان، سيِّئ الخلق، يسوق التُّهَمَ ويصطاد بها، فيه طبع اللئام، لا أمان له ولا ستر لديه، يُزوِّر الحقائق، ويُضفي عليها لباسًا غير لباسها، بضاعته اللدد والمنازعة، وأسلوبه النفاق والأَيْمَان الكاذبة، اجتمعت فيه الشرور والرزايا، ويَحسبُ أنه على شيءٍ.

وفي بعض الأحيان يظهر هذا النموذج الخطير، ليبتلي الله به عباده، فتُسلَّط عليه الأضواء ويتصدى للدعوة والإصلاح بمنهج منحرف، ويتصدَّر المجالس والاجتماعات، يدير الحوار الخادع لا يبتغي من وراء ذلك إلا الشهرة وذُيوع الصيت، ليصل إلى أغراضه من أقرب طريق، وفي أسرع وقت، لكنه مع ذلك لا يخفى على المؤمن الموفَّق، والداعية الحصيف، فيستعين على فضح أمره بالله ثم ببصيرته النافذة؛ فيفطن إلى تزييفه وتلفيقه، ويقرع الحجة بالحجة، ويأخذ بيديه إلى الحق والسنة(١).

---

(١) ينظر : التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية، لعلي صبح ٣١/١، بتصرف.

وتوجد نصوص في الكتاب والسُّنَّة، وأقوال لأهل العلم، يُستنبط منها سمات الألد الخصم، وأبرزت علاماته، ليُكشف أمرُهُ، ويُحذَرَ ويُحَذَّر منه، ومن أهم تلك السمات :

أولًا : الفجور في الخصومة : قال ﷺ : «آية المنافق ثلاث : إذا حدَّث كَذَبَ، وإذا عاهد غَدَرَ، وإذا خاصم فَجَرَ»(١)؛ فهذ الحديث العظيم كشف عن صفة مَهِينة لصاحب اللدد والخصومة، تُعدُّ ثلث آيات النفاق، وهي الفجور في الخصومة، وقد نهى الإسلام عن الفجور في الخصومة، وجعلها علامة من علامات النفاق الخالص، فالمنافق إن خاصم أحدًا فعل كل السبل غير المشروعة، واحتال فيها حتى يغلب خصمه، وهو بذلك مائل عن الصراط المستقيم، فتجده يكذب ويحيد عن الحق، ولا يستقيم معه، بل يفتري وَيَفْجُرُ، ويجاوز العدل إلى الجور.

يقول الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ : «فإذا كان الرجل ذا قدرةٍ عند الخصومة، سواء كانت خصومة في الدين أو في الدنيا، وأصبح ينتصر للباطل، ويُخَيِّلُ للسامع أنه حق، ويوهن الحق ويخرجه في صورة الباطل؛ كان ذلك من أقبح المحرمات، وأخبث خصال النفاق»(٢).

ثانيًا : كثرة الأَيْمَانِ الكاذبة : ولا غرو؛ فالألد قد جرَّه قوله وفعله نحو

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، برقم ٢٤٥٩، ١٦/١، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، برقم ٥٨، ٧٨/١.

(٢) جامع العلوم والحكم، لابن رجب، ٤٨٦/٢.

الفجور في الخصومة والفجور متولد عن الكذب، الذي هو سبيل إلى النار، فهي سلسلة مُهلكةٌ من خطوات الشيطان قال ﷺ : «وإنَّ الكَذِبَ يهدي إلى الفُجُورِ، وإن الفُجُورَ يهدي إلى النار»(١).

قال ابن تيمية رحمه الله : «ومن عادة المنافقين المجادلةُ عن أنفسهم بالكذب، والأيمان الفاجرة وصفهم الله بذلك في غير موضع، ومن ذلك قصة تبوك لما رجع النبي ﷺ وجاء المنافقون يعتذرون إليه فجعل يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله، فلما جاء كعب قال : والله يا رسول الله لو قعدت بين يدي ملك من ملوك الأرض، لقدرت أن أخرج من سخطه : إني أوتيت جَدَلًا؛ ولكن أخاف إن حدثتك حديث كذبٍ ترضى به عني؛ ليوشكن الله أن يُسخطك عليَّ؛ ولئن حدَّثْتُك حديث صدقٍ تجدُ عليَّ فيه، إني لأرجو فيه عفو الله، لا والله ما كان لي من عذر، والله ما كنت أقوى قط، ولا أيسر مني حين تخلفت عنك، فقال النبي ﷺ أمَّا هذا فقد صدق، يعني والباقي يكذبون، ثم إنه هَجَرَهُ مدَّةً ثم تاب الله عليه ببركة صِدْقِهِ»(٢).

فالأَيْمَان تسبق الكلام عند هؤلاء؛ وذلك يدل على أنهم لا يقيمون لله ﷻ وزنًا، ولا للأَيْمَانِ شأنًا؛ ولا عجب؛ فلما كانت غايتهم الدنيا تجرؤوا على تلك

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [سورة التوبة:١١٩]، وما ينهى عن الكذب، برقم ٦٠٩٤، ٢٥/٨، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، برقم ٢٦٠٧، ٢٠١٢/٤.

(٢) مجموع الفتاوى، ٤٤٥/١٤.

الأَيْمَانِ الكاذبة، فهم يريدون أن يُحقِّقُوا مطالبهم في الدنيا بهذا السبيل المعوَجِّ، ولو أدى ذلك بهم إلى تضييع آخرتهم.

وقد جاء في كتاب التوحيد للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ : باب ما جاء في كثرة الحلف، ووضعه في كتاب التوحيد؛ لأنه خلاف تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ، فالذي يعظم الله لا يجرؤ على إرسال لسانه بالحلف والأَيْمَانِ في كل أمر حقًا كان أو باطلًا.

ثالثًا : عدم الانقياد للحق : فصاحب الخصومة بالباطل يمنعه الهوى وقصد الغلبة من قبول الحق والتسليم له، وهذه الذريعة الشيطانية لا تغني عنه من الله شيئًا؛ لأنها ليست من أوامر الله ولا رسوله ﷺ، ولا من سمات ذوي الألباب والنُهى.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «وليس مما أمر الله به ورسوله، ولا مما يرتضيه عاقل أن تُقابل الحجج القوية بالمعاندة والجحد، بل قول الصدق والتزام العدل لازم عند جميع العقلاء، وأهل الإسلام أحق بذلك من غيرهم؛ إذ هم ولله الحمد أكمل الناس عقلًا، وأتمَّهم إدراكًا، وأصحهم دينًا، وأشرفهم كتابًا، وأفضلهم نبيًا، وأحسنهم شريعة»(١).

رابعًا : الابتداع، وليِّ أعناق النصوص وَتَأَوِلها : فمن سمات الألد الخصم اختراع الأقوال والأفعال التي ليس له فيها سلف، وإنزال النصوص في غير ما أنزلت عليه؛ وذلك لأن مقصد المبطل الغلبة والإفحام، مما يجرُّه إلى دفع أدلة

(١) درء التعارض، ٩/٢٠٧.

الشرع، وتأولها على هواه، فتجد أمثال هؤلاء الذين أصبحت الخصومة واللدد منهجًا وسجيَّةً لهم، عاقدين قلوبهم على ألا يقبلوا خلاف ما اعتقدوا، ولو جاءت بذلك نصوص الوحيين.

قال ابن تيمية رحمه الله متحدثًا عن تأول النصوص عند أمثال هؤلاء : «فإنَّ كثيرًا من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله، يسلُك مسلك أن يجعل التأويل كأنه يحتمله اللفظ، وقصده دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ، بل جميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به، فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب، ونكفر ببعض»(١).

خامسًا : الوقوع في الأعراض : فعند المخاصمة بالباطل يَسْتَعِرُ الجَدَلَ، ويتعذر ضبط اللسان، فتجد المبطل يُسلِّط لسانه، ويرفع صوته، وربما تتبع عورات مخالِفِهِ طلبًا لقهره، والظهور عليه.

قال النووي رحمه الله : «والخصومةُ تُوغرُ الصدورَ، وتهيجُ الغضبَ، وإذا هاجَ الغضبُ حصلَ الحقدُ بينهما، حتى يفرح كل واحد بمساءةِ الآخر، ويحزنُ بمسرّته، ويُطلق اللسانَ في عرضه، فمن خاصمَ فقد تعرّضَ لهذه الآفات»(٢).

سادسًا : إظهار الباطل في صورة الحق : فتجد الألد الخصم يتحايل بإخراج باطله في قالب شرعي، وذلك بشدة الفصاحة وقوة البلاغة؛ لأنَّ للفصاحة تأثيرًا كبيرًا في قلب الموازين، ولا غرو فقد قال ﷺ : «إنكم تَخْتَصِمُونَ

---

(١) مجموع الفتاوى، ٣٦/٧.

(٢) الأذكار، للنووي، ٣٧٢/١.

إِلَيَّ، ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحوٍ مما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له به قطعة من النار»(١).

سابعًا : حب الجاه والرئاسة : فالألد الخصم له إراداتُ مذمومة؛ من محبة الدنيا، وطلب العلو ومنافسة الخلق، وطلب الجاه، فتأتي الخصومة لتهيج دواعي هذه السِّمة لديه، فتراه يَرُدُّ الحق مع علمه به؛ اتباعًا للهوى، وطلبًا لبقاء جاهه، أو تحصيلًا لعرَض من الدنيا، ثم يُظْهِرُ مع هذا أنه ينتصر للحق.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «وطالب الرئاسة ولو بالباطل تُرضيه الكلمة التي فيها تعظيمه وإن كانت باطلًا، وتغضبه الكلمة التي فيها ذمُّه وإن كانت حقًّا، والمؤمن ترضيه كلمة الحق له وعليه، وتغضبه كلمة الباطل له وعليه؛ لأنَّ الله تعالى يُحب الحق والصدق والعدل، ويُبغض الكذب والظلم»(٢).

ثامنًا : التحزُّب : فلا شك أنَّ الرجل إن كان متحزبًا لأهل الباطل، ومندرجًا تحت رايات الحزبيين وألويتهم؛ فإنه يعمل ضمن أُطُر وضوابط الحزب الذي ينتمي إليه، وهذه الضوابط تُقيِّده بطبيعة الحال عن التحرر من باطل الحزب وأخطائه حتى بعد ظهور عوارها وبطلانها، وأقل أحواله السكوت مراعاةً لتوهُّم مصلحة حزبه، التي ربما تَوهَّم أنها متلازمة مع مصلحة الإسلام، وهذا يقوده إلى

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه، برقم ٦٩٦٧، ٩/٢٥، ومسلم، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر، وَاللَّحْنِ بالحجة، برقم ١٧١٣، ٣/١٣٣٧.

(٢) مجموع الفتاوى، ١٠/٦٠٠.

التعصب والتعنُّت، واللدد في الخصومة.

قال ابن تيمية رحمه الله : «وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم، أو الدين من المتفقهة أو المتصوفة أو غيرهم، أو إلى رئيس معظم عندهم في الدين غير النبي ﷺ؛ فإنهم لا يقبلون من الدين لا فقهًا ولا روايةً إلا ما جاءت به طائفتهم، ثم إنهم لا يعلمون ما تُوجبه طائفتهم، مع أن دين الإسلام يوجب اتباع الحق مطلقًا : روايةً وفقهًا، من غير تعيين شخص أو طائفة غير الرسول ﷺ»(١).

تاسعًا : الجدال عن نفسه بالباطل : وهو على نوعين(٢):

أحدهما : أن تكون مجادلته وذبه عن نفسه مع الناس. والثاني : فيما بينه وبين ربه؛ بحيث يقيم أعذارًا لنفسه، ويظُنها حقًا وصدقًا، وهي بخلاف ذلك، وهذا شأن هؤلاء نسأل الله العافية، حتى أنه يوم القيامة يدافع عن نفسه ويجادل خالقه بالباطل، قال سبحانه وتعالى : ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٨﴾﴾ [سورة المجادلة:١٨]، وقال عز وجل : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة الأنعام:٢٣-٢٤]، وقد جاءت الآيات بأن الإنسان يجحد أعماله يوم القيامة، حتى يشهد عليه سمعه، وبصره، وجوارحه، قال جل جلاله : ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة فصلت:٢٢].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ١/٨.

(٢) ينظر : مجموع الفتاوى، ١٤/٤٤٥، بتصرف يسير.

عاشرًا : التكفير والتبديع بالباطل : وذلك أنه توجد مصطلحات شرعية لا تُعرف حقيقتُها إلَّا بالتفصيل والتقسيم الفرعي لها، كمصطلح كمال الإيمان ونفيه، والكفر المطلق والمقيد، والغالب أن أصحاب اللدد والخصومة كثيرًا ما يحملون النصوص الشرعية على الاصطلاح الذي يؤيد مقصدهم؛ ولربما أدَّى ذلك إلى تكفير آحاد المسلمين أو تبديعهم بغير وجه حق.

وهذا الفعل يخالف ما قرره أهل السنة والجماعة، وما سار عليه السلف الصالح ﷺ ومن تبعهم بإحسان، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «فإنَّ السائرين على طريق السلف يخطِّئون ولا يكفِّرون إلا من قامت عليه حجة الرسالة ... فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضًا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطِّئون ولا يكفِّرون، وسبب ذلك: أن أحدهم قد يظن ما ليس بكفر كفرًا، وقد يكون كفرًا؛ لأنه تبين له أنه تكذيب للرسول وسب للخالق، والآخر لم يتبين له ذلك»(١).

۞ **ويتبين مما سبق** : أنه يجب على الدعاة والقائمين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الحذرُ والتحذيرُ من الألد الخصم وسماته، ومن الوقوع في هذا الخصلة الذميمة التي جاء النص متوعدًا فيها بالغضب من الله ﷻ، لا سيما من كان ذا قدرة عند الخصومة، سواء كانت خصومته في الدين أو في الدنيا، فقد قال ﷺ : «كفى بك إثمًا أن لا تزال مخاصمًا»(٢)، ويقول ﷺ : «ومن خاصمَ

---

(١) منهاج السنة، ٥/٢٥١.

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في المراء، برقم ١٩٩٤، ٣/٤٢٧، وقال حديث غريب لا تعرفه إلَّا من هذا الوجه.

في باطلٍ وهو يعلمُهُ، لم يَزَلْ في سَخَطِ الله حتى يَنزعَ»(١).

ولذا فإنَّ الداعية الحصيف ليس الذي يميز بين الخير والشر في الخصومة فحسب؛ لأنَّ جملة من الناس يملك هذا التمييز، ولكن الحصيف حقًا هو من يميز في مثل هذه الأمور خيرَ الخيرين، وشرّ الشرين، وما سقط من سقط في الخصومات الدينية والدنيوية إلا بسبب الجهل بهذا الأمر العظيم.



(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب فيمن يُعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها، برقم٣٥٩٧، ٥/٤٥٠، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود، برقم ٣٥٩٧، ١/٢.

المطلب الثاني :
ذم السَّلف للألد الخصم، ومرادهم مِن ذلك

نُقل عن غير واحد من السلف الصالح رَحِمَهُمُ اللهُ أقوالٌ متعددة، ونقولات كثيرة؛ تثبت إعراضهم عن الجدال والخصومات، حتى بدا ذلك متواترًا ومتردِّدًا في جملة من مؤلفاتهم، وعلى ألسنة الكثير من طلابهم؛ وذلك لما تؤول إليه الخصومات من مفاسد عظيمة، وأخلاق رديئة، ومرادهم من هذا؛ الجَدَل المذموم لا مطلق الجدال، كالجدال بلا علم، الذي يقوم على اللدد والخصام، والخوض في الغيبيات، والجدال الذي لا يثمر عملًا، وإنما هو خصام محض، ومعرفة ذلك من الأهمية بمكان؛ لئلا يُظن أن سلفنا الصالح يُحرِّمون ما أَذِنَ به الشرع، وحتى لا ينسبهم جاهل إلى مخالفة الشرع، ولئلا يُساء فهمهم، وتُنزَّل أقوالهم على غير مرادهم، ومن أقوالهم رَحِمَهُمُ اللهُ في ذم الجدال :

– قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ : «ليس الجدال في الدين بشيءٍ»(١)، وقيل له : الرجل له علم بالسنة أيجادل عنها؟ فقال رَحِمَهُ اللهُ : «لا، ولكن ليخبر بالسنة، فإن قُبل منه وإلا سكت»(٢).

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبدالبر، ص٣٤.

(٢) الديباج المذهب، لابن فرحون، ١/١١٥.

- قول الإمام أحمد ﵀ : في جوابه عمَّن سأله عن الرد على المبتدعة، فقال : «لا تنصب نفسك لهذا، أخبر بالسنة ولا تخاصم»(١).

- قول الأوزاعي ﵀ : «المنازعة والجدال في الدين محدَث، وإذا أراد الله بقوم شرًّا فتح عليهم الجدل، ومنعهم العمل»(٢).

وحاصل الأمر أنَّ جنس الجدال بالحق وللحق، لم ينه عنه السلف مطلقًا، فقد يأمرون به تارةً، وينهون عنه تارةً؛ بحسب الحال، والمآلات المترتبة عليه، أما اللدد والخصام فمنهي عنهما لديهم مطلقًا.

ومما يؤكد صحة هذا التوجيه لأقوالهم ﵃، أنه قد فاضت دواوين العلم بأقوال أخرى لهم ولغيرهم من العلماء في تقسيم الجدل إلى محمود ومذموم، كما نُقل عنهم الأمر بالجدال والحض عليه، وهذا بلا شك منصرف نحو الجدال المحمود الذي يُراد منه طلب الحق ونصرة الدين، ودحض الباطل، وليس لحظوظ النفس منه نصيب؛ ومن أقوالهم في ذلك :

- قول ابن حزم ﵀ : «وقد تحاج المهاجرون والأنصار، وسائر الصحابة ﵃، وحاج ابن عباس الخوارج بأمر علي ﵁، وما أنكر قط أحد من الصحابة الجدال في طلب الحق»(٣).

---

(١) الآداب الشرعية، لابن مفلح، ٢٠١/١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ١٨٤/٧، الانتصار لأصحاب الحديث، للسمعاني، ص١٦.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ٢٨/١.

– قول الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ : «فالجدال المذموم وجهان، أحدها : الجدال بغير علم. الثاني : الجدال بالشغب والتمويه نصرةً للباطل بعد ظهور الحق وبيانه»(١).

– قول الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ : «إن كان الجدال للوقوف على الحق وتقريره كان محمودًا، وإن كان الجدال في مدافعة الحق، أو كان بغير علم كان مذمومًا، وعلى هذا التفصيل تنزَّل النصوص الواردة في إباحته وذمِّه»(٢).

وأصدق من هذا وأقوم وأحكم، ما جاء في نصوص الوحيين من الأمر بالجدال بالتي هي أحسن، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [سورة النحل:١٢٥]، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «جاهدوا المشركين بأموالكم، وأنفسكم، وألسنتكم»(٣)، وفيه الأمر بالمناظرةِ وإيجابُها كإيجاب الجهاد والنَّفقةِ في سبيل الله(٤).

ومما سبق يتبين المراد من ذم السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ للجدل، وأنه ينصرف نحو الجدال المذموم الذي يراد منه نصرة الباطل والمدافعة عنه، أو الجدال الذي مفسدته راجحة، أما الجدل المحمود الذي يراد منه نصرة الحق فمأمور به عند علماء السلف، ويراعى فيه الحال والمآل المترتب عليه، ويُعدُّ من مراتب الجهاد

---

(١) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، ٢٣٣/١.

(٢) الكبائر، للذهبي، ص٢٢١.

(٣) أخرجه أبو داود – كتاب الجهاد، باب كراهية ترك الغزو، برقم ٢٥٠٤، ١٠/٣، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود، برقم ٢٥٠٤، ٢/١.

(٤) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ٣٠/١.

باللسان.

كما يتجلَّى مما مرَّ آنفًا أنَّ الجَدَلَ نوعان : محمود، ومذموم، أو جدل بالحق، وجدل بالباطل، أمَّا الجدل المحمود فمأمور به، وفعله السلف من الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان، وذكره بعضهم إجماعًا(١)؛ لما فيه من إحقاق الحق، ونصرة أهله، ودحض الباطل، وتوهين أهله، واستنقاذ الهالكين من الضلالة، وكشف عوار مناهج أهل البدع والغواية، وتمكين أهل السنة والهداية.

وأمَّا الجدل المذموم الذي يقود إلى مهاوي الرَّدى، ويَصُبُّ في وديان المنازعة والخصومة، ويلحق الضرر بأهل الإسلام، ويُهيج الغضب والسفاهة، ويُذكي نار العداوة والبغضاء، ويقصد به الباطل والتعالي على الخصم وقهره؛ فمذموم عند سلفنا الصالح رضي الله عنهم، ولم تَقُمْ له قائمة في أقوالهم وأفعالهم رَحِمَهُمُ اللهُ.

ومما يحسن مراعاته في هذا الباب التفريق بين مقام الدعوة، ومقام دفع الصائل، وهل هما على حد سواء أم لا؟(٢).

فمن استبان عنده الفرق بين المقامين لُمِسَ من كلامه نصرة الإسلام وعزته، ولهذا فإنَّ الفرق جليٌ بين من يَردُّ ويُنافح على سبيل الدعوة، وبين من يَردُّ على سبيل دفع الصائل. فإنَّ الرد على جاحد الحق الذي يقيم الحجج والشُّبَه على باطله، لا ينبغي أن يكون من باب الدعوة بالحكمة أو الموعظة الحسنة، بل يجب أن يكون من باب دفع ضرره عن المسلمين وصَوْله عليهم، فإذا صال عسكر الكفر على المسلمين بالسلاح المادي وجب أن يُردَّ ذلك بالسلاح

---

(١) ينظر : أصول الفقه، لابن مفلح، ١٤١١/٣.

(٢) ينظر : رؤية شرعية في الجدال والحوار مع أهل الكتاب، لمحمد الصمداني، ص٧ بتصرف.

المادي، إنْ كان لدى المسلمين قدرةٌ واستطاعةٌ، والقدرة ليست دائمة للمسلمين، بخلاف ما إذا صال عسكر الكفر والمبطلين بالحجج الواهية، فإنه يجب على أهل العلم والإيمان الدفاع عن الإسلام، بإقامة أدلته الصحيحة وبراهينه الصريحة، وذلك أنَّ الإسلام منصور أبدًا في مقام الحجة والبرهان، ولا يغيظ الكفار والمبطلين شيء كما يغيظهم إقامة حجج الإسلام وبراهينه، ونقض أباطيل الكفر وأحابيله. ولا غيظ أغيظ على الكفار والمبطلين من هتك أقوالهم بالحجة الصادعة، وقد تُهزم العساكر الكبار، أمَّا الحجة الصحيحة فلا تغلب أبدًا؛ لأنها أدعى إلى الحق وأنصر للدين من السلاح والأعداد الغفيرة، وأفاضل الصحابة الذين لا نظير لهم إنما أسلموا بقيام البراهين على صحة نبوة محمد ﷺ عندهم، فكانوا أفضل ممن أسلم بالغلبة بلا خلاف من أحد المسلمين(١)، وهذه مسألة مهمة في هذا الباب، ولا بُدَّ من مراعاتها حال المجادلة لتكون مآلات الجدال محمودة.

ومما يزيد الأمر وضوحًا العلم بأن المدعو له ثلاثة أحوال(٢): إما أن يعرف الحق ويعمل به، وإما أن يعرفه ولا يعمل به، وإما أن يجحده، فأفضلهم من يعرف الحق ويعمل به، والثاني : أن يعرفه لكن نفسه تخالفه فلا توافقه على العمل به، والثالث : من لا يعرفه بل يعارضه. فصاحب الحال الأول هو الذي يُدعى بالحكمة، فإنَّ الحكمة هي العلم بالحق والعمل به، فالنوع الأكمل من الناس من يعرف الحق ويعمل به فَيُدْعون بالحكمة، والثاني : من يعرف الحق لكن تخالفه

(١) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم ١/٢٨.

(٢) ينظر : الرد على المنطقيين، لابن تيمية، ص٤٦٧.

نفسه فهذا يوعظ بالموعظة الحسنة. وعامة الناس يحتاجون إلى هاتين الطريقتين؛ فإنَّ النفس يدعوها الهوى إلى خلاف الحق وإنْ عرفته؛ فالناسُ يحتاجون إلى الموعظة الحسنة وإلى الحكمة، فلا بد من الدعوة بهما. وأما الجدلُ فلا يُدعى به، بل هو من باب دفع الصائل؛ فإذا عَارضَ الحق معارض جودل بالتي هي أحسن، فما دام الرجل قابلًا للحكمة أو الموعظة الحسنة أو لهما جميعًا لم يحتج إلى المجادلة فإذا، مانعَ جودل بالتي هي أحسن.

وبالرغم مما تبيَّن آنفًا لا تزال طوائف من الناس يَدَّعُون بإطلاق إلى عدم النقد والنقض على أهل الأهواء والرد عليهم؛ بحجج واهية خاوية، والحقيقة أن هذه الدعوة باطلة عاطلة؛ تؤدي إلى هدم الدين ونقض عُراه، وزلزلة أُسِّه وأساسه، وهو العقيدة، ولذلك فإن الذين يلوون ألسنتهم باستنكار نقد الباطل – وإن كان في بعضهم صلاح وخير – لكنه الوهن وضعف العزائم حينًا، وضعف إدراك مدارك الحق ومناهج الصواب أحيانًا، بل هو في حقيقته من التولي يوم الزحف عن مواقع المدافعة عن دين الله والذب عنه، فالحق كالذهب الخالص، كلما امتُحن ازداد جودة، أما الباطل إن امتُحن ظهر فساده؛ وعلى هذا فالدين الحق كلما نظر فيه الناظر، وناظر عنه المناظر، ظهرت له البراهين، وقوي به اليقين، وازداد به إيمان المؤمنين، والدين الباطل إذا جادل عنه المجادل، وأراد أن يقيم عوده المائل، أقام الله ﷻ من يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق(١).

(١) للاستزادة ينظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، ٨٨/١، وما بعدها.

المبحث الثالث :

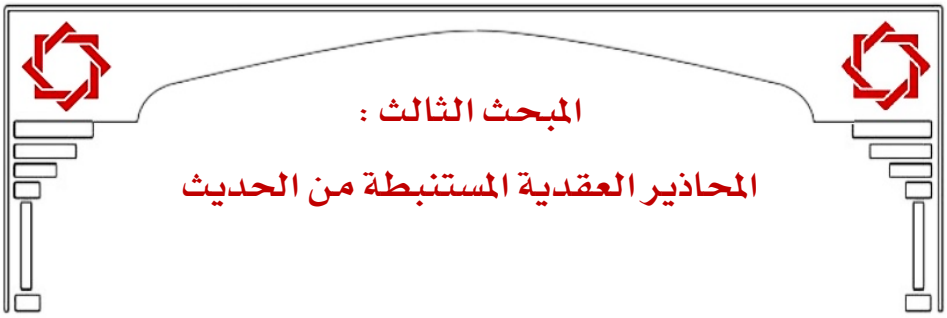
المحاذير العقديَّة المستنبطة من الحديث

وفيه ثلاث مطالب :

المطلب الأوَّل : الجدال في ذات الله ﷻ ودينه

المطلب الثاني : الجدال والمراء في القرآن الكريم

المطلب الثالث : الجدال في القَدَرِ



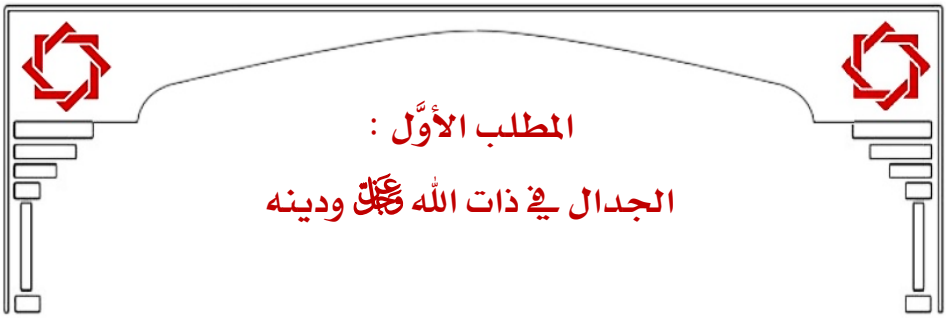
المبحث الثالث :
المحاذير العقدية المستنبطة من الحديث

إنَّ الألد الخصم الذي يبغضه اللهُ هو من يقصد بخصومته مدافعةَ الحق، وردَّه بالأوجه الفاسدة والشُّبه الموهمة، وأشد من ذلك الخصومة في أصول الدين ومسائل العقيدة، كما يقع لأكثر المتعالمين المعرضين عن منهج النبي ﷺ والسلف الصالح، ممن سلك الطرق المبتدعة، والاصطلاحات المخترعة، والقوانين الجدلية التي مدار أكثرها على آراء بدعية، ومناقضات لفظية؛ ينشأ بسببها على الآخذ فيها شُبَه ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالًا عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالمٍ بفساد الشبهة لا يقوى على حَلِّها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها، ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعًا من الطوام، فعارضوا الشرع المطهر، وأخذوا فيما أمسك عنه السلف من أصول تتعلق بالله ودينه، أو القَدَر والقرآن، إلى غير ذلك مما ابتدعوه مما لم يأمر به الشارع، وسكت عنه الصحابة رضي الله عنهم ومن سلك سبيلهم، وقد أفضى ذلك بكثير من هؤلاء إلى الشك والتهاون في العبادات والأصول الشرعية، وربما قاد بعضهم إلى أعظم من هذا؛ وذلك بسبب إعراضهم عن نصوص الشارع، وبحثهم عن هذه الأصول

بعيدًا عن فهم السلف الصالح رَحِمَهُمُ اللهُ(١).

ومن أبرز الأصول الدينية، والمسائل العقدية، التي خاض فيها أصحاب اللدد والخصومة بلا برهان من الله، ولا أثارةٍ من علم، ولا حُجَّةٍ ولا مَحَجَّة، الآتي:

(١) ينظر : فتح الباري لابن حجر ٣٤٩/١٣، بتصرف.



المطلب الأوَّل :
الجدال في ذات الله ﷻ ودينه

وهذا الباب من الجَدَل يورث الفساد العريض، ويستجلب الضلال البعيد، ويؤول إلى الانسلاخ من الدين، والجدال في شيء من هذا يبدو عجيبًا من ذي عقل وقلب؛ ومع هذا تجد بعض المشكِّكين في الثوابت والمسلَّمات من أرباب الإلحاد والبدع والزندقة يجادلون في بعض الآيات البينات التي تدل على ذات الله ووحدانيته، وينازعون فيما أثبته الله لنفسه من الصفات بتأويل أو تشبيه أو تعطيل، ويصفون الله تعالى بما لم يصف به نفسه بتكييف أو تجسيم، ويمارون في دينه وشرعه سبحانه، وما ذلك إلا عنادًا ومخالفةً، وإنكارًا وكفرًا، ولا يرتاب مؤمن عقل أمر الله أن هذا الباب من الجدال المذموم المحظور.

والمخزي أنهم يمارون بلا دليل ولا مستند شرعي، وإنما يدَّعون العلم وهم أبعد الناس عنه، فعلمهم قائدُه الهوى، ودليله الشيطان، وقد استهجن القرآن الكريم قولهم، وأنكر عليهم فعلهم، قال ﷻ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾ ﴾ [سورة الحج:٣]، ومما قيل في سبب نزول هذه الآية أنَّ النضر بن الحارث قال : الله غير قادر على إحياء من قد بَلِيَتْ عِظامه

وعاد تُرابًا(١)، وعلى نهجه سار طائفة من الناس، وسلكوا طريق الضلال، وجعلوا يجادلون بالباطل الحق، يريدون إحقاق الباطل وإبطال الحق، والحال أنهم في غاية الجهل، ما عندهم من العلم شيء، وغاية ما عندهم تقليد أئمة الضلال من كل شيطان مريد، متمرد على الله وعلى رسله، معاند لهم، قد شاق الله ورسوله، وصار من الأئمة الذين يدعون إلى النار؛ فهذا الذي يجادل في الله قد جمع بين ضلاله بنفسه، وتصدِّيه إلى إضلال الناس، وهو متبع ومقلد لكل شيطان مريد، ظلمات بعضها فوق بعض، ويدخل في هذا جمهور أهل الكفر والبدع، فإن أكثرهم مقلدة، يجادلون بغير علم(٢).

ويؤكد ربنا ﷻ هذا المعنى في آية أخرى بقوله ﷻ : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾﴾ [سورة الحج:٨]؛ فكل من جادل في الله بغير هدًى ولا كتاب منير، فقد جادل بغير علم أيضًا، فنفي العلم يقتضي نفي ما سواه، وهذا حال الضَّال المتَّبع لمن يُضله، وحال مقلد أئمة الضلال من أهل الكتاب وأهل البدع، فإنهم يجادلون في الله بغير علم، ويتبعون من شياطين الجن والإنس من يضلهم(٣).

والعلم : هو ما بَعَثَ الله به رسوله ﷺ، وهو السلطان، كما قال ﷻ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [سورة غافر:٥٦]، فمن تكلم في الدين بغير ما بَعَثَ الله

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٧/١٢.
(٢) ينظر : تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ٥٣٣/١.
(٣) ينظر : درء تعارض النقل والعقل، لابن تيمية، ٢٦٥/٥.

به رسوله ﷺ كان متكلمًا بغير علم، ومن تولاه الشيطان فإنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير؛ ولذا لما بَلَغَ هذا سلفنا الصالح لم يُماروا في الدين، وحذَّروا المسلمين المراءَ والجدال، وأمروهم بالأخذِ بالسُّنن، وبما كان عليه الصحابةُ ﵃، وهذا طريق أهلِ الحقِّ ممّن وفقه الله تعالى(١).

فإن قيل : فما الفرق بين الصنف الأول : الذي يجادل في الله بغير علم، ويتَّبع كل شيطان مريد، والصنف الثاني : الذي يجادل في الله بغير علمٍ، ولا هدىً، ولا كتابٍ منير؟ قيل(٢):

قد ذكر ﷻ ثلاثة أصناف : صنف يجادل في الله بغير علم ويتَّبع كل شيطان مريد، مكتوب عليه إضلال من تولَّاه، وهذه حال المتَّبِع لأهل الضَّلال، وصنف يجادل في الله بغير علم ولا هدىً ولا كتاب منير، ثاني عطفه ليضل عن سبيله، وهذه حال المتبوع المستكبر الصاد عن سبيل الله؛ فالأول : حال الأتباع، والثاني : حال المتبوعين، ثم ذكر صنفًا ثالث وهو من يعبد الله على حرف؛ وهذه حال المتبع لهواه، الذي إن حصل له ما يهواه من الدنيا عَبَدَ الله، وإن أصابه ما يمتحن به في دنياه ارتدَّ عن دينه، وهذه حال من كان مريضًا في إرادته وقصده، وهي حال أهل الشهوات والأهواء؛ ولهذا ذكر ذلك في العبادة، فأصلها القصد والإرادة، وأما الأولان فحال الضال والمضل، وذلك مرض في العلم والمعرفة، وهي حال أهل الشبهات والنظر الفاسد، والجدال بالباطل، والله ﷻ يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات، ولا

---

(١) ينظر : مجموع الفتاوى، ٣٩/٢٨، الشريعة، للآجري، ص٥٨.

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، ٣/ ١٠٨٩-١٠٩٠، بتصرف يسير.

صلاح للعبد إلا بمعرفة الحق وقصده، فمن لم يعرف الحق كان ضالًا، ومن عرفه ولم يتبعه كان مغضوبًا عليه، ومن عرفه واتبعه فقد هدي إلى الصراط المستقيم، وهذا وأمثاله من أسرار القرآن التي حرَّمها الله على من عَارَضَ بينه وبين العقل، وقَدَّمَ العقل عليه.

لهذا وغيره نهى السلف وأئمة الهدى عن الجدال في الله ودينه وشرعه، وهو الجدال القائمُ على إدخال الشّكوك في الثّوابت والمسلَّمات، الذي يتضمّن ردًّا لنصوص التّشريع، وتكذيبًا للآثار أو ما كان على طريقة أهل الأهواء والبدع، والذي يكون سببًا في التّحوّل والانتقال من الإيمان إلى الكفر، ومن الهدى إلى الضّلال، ومن السُّنة إلى البدعة، ويدخل في هذا النوع دعوات التقارب ونظريات الخلط بين الأديان، فإنَّها من الباطل الصِّرف.

ومع هذا فالذم الوارد في الآية ليس بإطلاق، فقد دلت الآية بمفهوم المخالفة على جواز المجادلة في ذات الله أو في صفاته إذا كان بعلم وحق.

قال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ : «واعلم أنه يُفهم من دليل خطاب هذه الآية الكريمة، أعني مفهوم مخالفتها أنه من يجادل بعلم على ضوء هدى وكتاب منير كهذا القرآن العظيم، ليحق الحق ويبطل الباطل بتلك المجادلة الحسنة أن ذلك سائغ محمود؛ لأنَّ مفهوم قوله : ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [سورة الحج:٨]، أنه إن كان يَعْلَم فالأمر بخلاف ذلك»(١).

۞ **ويتبين مما سبق** : أنَّ المجادلة في الله وفي دينه بغير علم لا تجوز، وأن

(١) أضواء البيان، للشنقيطي، ٥/ ١٧.

العُدَّة في الجدال الحق العلم أو الهدى أو الكتاب المنير الموثوق، أما الدعاوى والفلسفات فلا تعتبر مما يستدل به، وربما كانت أساس الضلال والهلاك، وهذه القضية من الأهمية بمكان في العصر الحاضر؛ فقد أصبح الدين أشبه ما يكون بِالكَلأِ المباح، يُتكلَّم فيه بعلم وبغير علم؛ فتجد - مع الأسف - بعض المتعالمين ممن يتصدر الإعلام والوسائل الحديثة يجادل في دين الله وحدوده؛ ليشكك الناس في الثوابت واليقينيات، ويُلبس الحق بالباطل، ولربما حارب الدين باسم الدين أو العقل، وقريب منهم أهل التحزب والهوى، الذين يجادلون لنصرة من يتعصبون له، بغض النظر عن كون من يتعصبون له على حق أو باطل، فأمثال هؤلاء ومن سلك مسلكهم؛ لم يكن جدالهم بعلم وهدى وكتاب منير، ولكنه جِدال التطاول على المسلَّمات، المجرد من العلم والدليل، جِدال الضلال الناشئ من اتباع الهوى والشيطان، وهم يريدون بذلك نصرة الباطل، ومنازعة أهل الحق، والتشويش على أصواتهم لئلا تصلح المجتمعات والأمم، لكن هيهات هيهات؛ فإن الحق غالب، والله لا يصلح عمل المفسدين.



المطلب الثاني :
الجدال والمراء في القرآن الكريم

إنَّ الجدل والمراء في القرآن من أعظمِ المحاذير الشرعية؛ لأنه يؤدي إلى الكفر والتشكيك والجحود، وهو سبيل إلى تمزيق صفوف المسلمين، ولربما صدَّ الناس عن دين الإسلام؛ ولذلك نجد أن النصوص الشرعية قد حذرت من الوقوع في هذا المزلق العظيم، وشنَّعت على من ولغ فيه؛ ولا غرو فهو جدال لا يرجع إلى علم ولا دليلَ يعضده، وإنَّما منشَؤُه الهوى والجهل، والأدلَّة تمنع وتحذِّر منه، قال ﷻ : ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [سورة الحج:٥٥]، فالمراء بالقرآن هو الشك، وقيل الجدال المشكك فيه، وقيل : هو الجدال الذي يفعله أهل الأهواء في آيات القدر ونحوها(١)، وليس المراد بالمراء في القرآن الخلاف في أحكام القرآن ومعانيه، فقد اختلف أصحاب رسول الله ﷺ في جملة من ذلك، وإنما المقصود الجحود والشك فيه.

ويقول ﷻ في موضوع آخر : ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [سورة غافر:٤]؛ فآيات الله القرآن، والمجادلة فيها بالطَّعن فيه، واستعمال المقدِّمات

(١) ينظر : التبيان في أداب حملة القرآن، للنووي، ص٢٠١.

الباطلة لإدحاض الحقِّ وإبطاله، وهذا سبيل الكفار، أما الذين آمنوا، وأصحاب المنهج القويم؛ فلا يخطر ببالهم شائبة شبهة في آيات الله، فضلًا عن الطَّعن فيها(١).

ويقول النبي ﷺ : «لا تُجادِلوا في القرآن؛ فإن جِدَالًا فِيه كُفْرٌ»(٢)؛ فالمنهي عنه هو الجدال بالباطل، من الطَّعن في آيات القرآن العظيم، أو بكون قصدِه من الجدال نصرةَ مذهبه الباطل، أو إظهار بدعته وإخفاء الحقِّ، كما حكى الله ﷻ عن الكفَّار الذين تحزَّبوا على أنبيائهم بالمجادلة بالباطل، والقصد من وراء هذه المجادلة إبطال الحقِّ الذي جاءت به الرُّسل الكرام عليهم السَّلام، من مثل قولهم : ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [سورة إبراهيم:١٠]، وقولهم : ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [سورة الفرقان:٢١]، فقال ﷻ ذامًّا جدالَهم بالباطل : ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [سورة غافر:٥]، أمَّا الجدال لإيضاح آيةٍ مشتبهة، أو مُناقشة أهل العلم في استنباط معنى آية مختلف فيها؛ للرَّد على أهل الزَّيغ من خلال معرفة الرَّاجح من المرجوح، والخطأ من الصَّواب، فهذا من أعظم الجهاد، بل هو من النَّصيحة لكتاب الله ﷻ(٣).

---

(١) ينظر : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، لأبي السعود العمادي، ٢٦٦/٧.

(٢) أخرجه الطيالسي في مسنده، برقم ٢٢٨٦، ٣٠٢/١، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم ٢٤١٩، ٥٤٥/٥.

(٣) ينظر : فيض القدير، للمناوي، ٦٢١٦/١٢، معالم التنزيل، للبغوي، ٣٤/٤.

ويقول النبي ﷺ : «المراء في القرآن كفر»(١)، وفي رواية : «نزل القرآن على سبعة أحرف، المراء في القرآن كفر – ثلاث مرات –، فما عرفتم منه فاعملوا وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»(٢)، وقد تعدَّدت أقوال السلف رَحِمَهُمُ اللهُ في إيضاح المقصود بقوله ﷺ : «المراء في القرآن كفر»، ومن ذلك(٣):

أوَّلًا : أنَّ المقصود به الشك والجحود فيه، ويدخل فيه الجدال بقصد التشكيك في تنزيله؛ فالإنسان المماري في كتاب الله إنْ لم يعصمْه ربه سيرتاب في المتشابه منه، وإن ارتاب في بعضه أدَّاه ذلك إلى الشك والجحود، فأَطْلَقَ النبي ﷺ اسمَ الكفر على المراء؛ لأنه عَاقِبَتَهُ التي تُخشى.

ثانيًا : أنَّ المقصود به الاختلاف في تلاوته وليس تأويله، وذلك بالاختلاف في الحروف السبعة التي نزل بها القرآن، فمن أنكر وكذب بشيء منها فقد كفر؛ لأننا أُمرنا بالإيمان الجازم بها جميعًا.

ثالثًا : أنَّ المقصود به التنازع في آيات الأسماء والصفات والقَدَرِ وما جرى مجراها؛ فيحرم الجدال فيها بلا علم؛ لأن ذلك يؤدي إلى الانسلاخ من الدين؛ إذ إنها من الأصول التي يجب الإيمان والتسليم بها، وأما مسائل الفروع كالفقه

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب النهي عن الجدال في القرآن، برقم ٤٦٠٥، ٣٢٨/٤، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود، برقم ٤٦٠٣، ١٠٣/١٠.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند، باقي مسند المكثرين، برقم ٧٩٨٩، ٣٦٩/١٣، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم ١٥٢٢، ٩٦/٤.

(٣) ينظر : شرح السنة، للبغوي، ٢٦١/١، معالم السنن للخطابي مع سنن أبي داود، ٩/٥، جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، الإبانة الكبرى، لابن بطة، ٦١٧/٢، التبيان في أداب حملة القرآن، للنووي، ص٢٠١.

ونحوه فلا يدخل فيه النهي، فقد ثبت أن الصحابة تحاجُّوا واختلفوا في ذلك.

رابعًا : أن المقصود الاختلاف في ذات القرآن أهو مخلوق أم لا؟ فأهل الكلام أخزاهم الله يقولون : إن أسماء الله وكلامه غير الله، وما كان غيره فهو مخلوق، وهذا من المحدَثات التي لم تُعرف عن صحابة النبي ﷺ، ومن البدع التي يتشارك فيها السائل والمجيب، فالسائل تعاطى ما ليس له، والمجيب تكلّف ما ليس عليه، فلله الأسماء الحسنى، ولا خالق إلَّا الله، والقرآن كلامه وحسب، ومما أسهم في إذكاء هذه البدعة؛ الاختلاف في الاسم والمسمى هل هما بمعنى واحد، أم أن بينهما فرقًا؟ وقد روي عن الشافعي رحمه الله وغيره : إذا سمعت الرجل يقول : الاسم غير المسمَّى، أو الاسم المسمَّى؛ فاشهد عليه أنه من أهل الكلام والزندقة، ولا دين له؛ لأنَّ الصحابة كانوا أعمق الناس علمًا، وأوسعهم فهمًا، وأقلهم تكلفًا، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر.

خامسًا : أنَّ المقصود به الخوض في القرآن، واتباع المتشابه ابتغاء الفتنة، وضرب آياته بعضها ببعض، وتفسيره بما يُمليه الهوى والشيطان، وهذا سبيل أهل الأهواء، والمذاهب المنحرفة.

سادسًا : أنَّ المقصود به الجدال فيه بغير الحق، كأن تَظْهَرَ دلالة الآيات على شيء يخالف رأيه ومذهبه، وتحتمل رأيه احتمالًا ضعيفًا، فيحملها على مذهبه ويناظر على ذلك، مع ظهورها في خلاف ما يقول.

وجميع هذه الأقوال مؤتلفةٌ متَّفقةٌ لا تعارض بينها، ويحتملها لفظ الحديث، فالمراء في القرآن كفر على جميع الأقوال الآنفة الذكر، ولذلك ينبغي الحذر من المراء في القرآن؛ فالتَّنْكِيرُ في لفظة المراء فيه إشارة إلى بأن أي شيءٍ منه قد يوصل

إلى الكفر، فضلًا عن التوسُّع، فهو من باب أولى.

ولأجل ذلك أدَّبَ النبي ﷺ صحابته بأدب عظيم مع كتاب الله؛ لئلا يقع أحدهم في المراء المنهي عنه، المؤدي إلى الفرقة والاختلاف، قائلًا : «اقرؤوا القرآن ما ائْتَلَفَتْ عليه قُلُوبُكُمْ، فإذا اختلفتم فَقُومُوا عنه»(١).

فقد أوصى النبي ﷺ صحابته الكرام في هذا الحديث العظيم بالاستمرار في قراءة القرآن، ولزوم طريق الألفة بينهم، فإذا وقع الاختلاف، سواء في المعنى أو كيفيَّة الأداء، فلْيتركوا القراءة، ولْيتمسَّكوا بالمحكم الموجب للألفة، ولْيُعرضوا عن المتشابه المؤدِّي إلى الفُرقة والاختلاف في الدين، ومن فوائد هذه الوصيَّة النَّبوية العظيمة : الحضُّ على الجماعة والأُلفة، والتَّحذير من الفُرقة والاختلاف، والنَّهي عن الجدال في القرآن بغير حقٍّ، حتَّى لا يُؤدِّي ذلك إلى اللجاج وهجر القرآن.

والأمر بالقيام عند الاختلاف في القرآن محمولٌ عند العلماء على الاختلاف الذي لا يجوز شرعًا، وكذلك على الاختلاف الذي يوقع فيما لا يجوز شرعًا؛ كالاختلاف في ذات القرآن، أو في معنى منه لا يسوغ فيه الاجتهاد، أو الاختلاف الذي يوقع في شكٍ وشُبهةٍ، أو فتنةٍ وخصومةٍ، أو بغيٍ وعداوةٍ ونحو ذلك، وأما الاختلاف في فروع الدين منه، ومناظرة أهل العلم في ذلك على

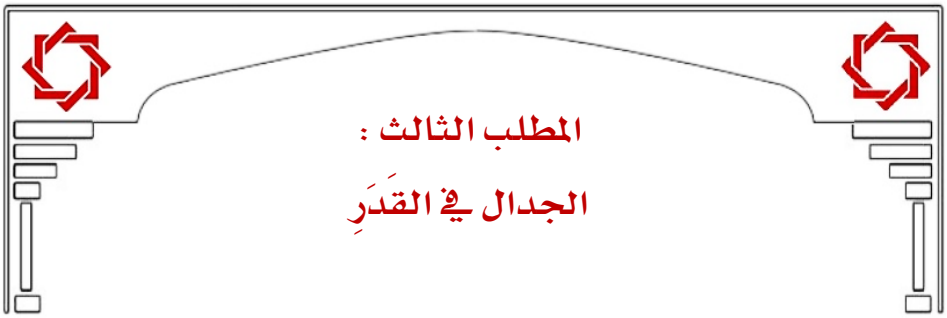
---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب «اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم»، برقم ٥٠٦٠، ١٩٨/٦، ومسلم، كتاب العلم، باب النهي عن أتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، برقم ٢٦٦٧، ٢٠٥٣/٤.

سبيل الفائدة، وإظهار الحق، واختلافهم في ذلك فليس منهيًا عنه، بل هو مأمورٌ به وفضيلة ظاهرة، وقد أجمع المسلمون على هذا من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى الآن - والله أعلم -(١).



(١) ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٠٢/٩، شرح النووي على مسلم، ١٨٨/١٦.



المطلب الثالث :
الجدال في القَدَرِ

إنَّ الإيمان بالقدر أصلٌ من أصول الإسلام، وأحد مبانيه العِظام، وإنه لا إيمان لمن لا يؤمن بالقدر، ولا شك أن الله ﷻ قد أخبر خلقه بما يحصل به إيمانهم وطمأنينتهم، وتحقيق عبوديتهم، ومبنى العبودية في أصول الإسلام، وأركان الإيمان على التسليم، وعدم الخوض فيما استأثر الله بعلمه، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات البينات، أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم(١).

ومن أعظم البدع والمحدثات المهلكة الاختلاف في القَدَرِ، وجملة القول فيه أنه سِرُّ الله، لا يُدرَك بجدال ولا نَظَر، ولا تَشفي منه خُصومة ولا احتجاج؛ فمن أعمل عقله وفِكره في الغيبيات التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالتوقيف فقد تكلَّف وتنطَّع، ولن يجرَّ من وراء ذلك سوى العنت والشكوك والحيرة، وإمضاء الوقت

---

(١) ينظر : مجموع الفتاوى، ٢٨/١٣.

فيما لا طائل من ورائه، فإنَّ ربنا ﷻ أبدى شيئًا وأخفى أشياء، وإن المحفوظين بولاية الإيمان حفظوا ما أبدى، وتركوا ما أخفى، وذهب آخرون يطلبون عِلْمَ ما أخفى فهلكوا، فأدَّاهم الترك لأَمرِهِ إلى حدود الضلالة فأصبحوا زائغين(١).

ولهذا جاء النهي الشرعي عن الخوض في القدر؛ والكلامُ فيه على وجوه : خوضٌ في الآيات، ودعوى التعارضِ بينها، والجدال في ذلك، والحديث في الشبهات المتعلقة به تقريرًا وانتصارًا لها، والخوضُ في سِرِّه، كلُّ ذلك من الجدل المذموم.

ولقد كان نبينا ﷺ يربي أصحابه على التسليم لله وآياته، وإجلال النصوص الشرعية وتعظيمها، فقد خرج ﷺ على أصحابه، وهم يتكلمون في القدر، ويرد بعضهم على بعض، فكَأنَّما تَفَقَّأَ في وجهه حَبُّ الرُّمَّان من الغضب فقال لهم : «ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض، بهذا هَلَكَ من كان قَبْلَكُم»(٢).

قال ابن تيمية رحمه الله في أثناء حديثه عما نُهي عنه من المناظرات : «فقد ينهى عن الكلام الذي لا يفهمه المستمع، أو الذي يضر المستمع، وعن المناظرات التي تورث شبهات وأهواء، فلا تفيد علمًا ولا دينًا، ومن هذا الباب أنه خرج ﷺ على طائفة من أصحابه وهم يتناظرون في القدر فقال : أبهذا أُمرتم؟ أم إلى هذا دُعيتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل القرآن ليصدِّق

---

(١) ينظر : الإبانة عن أصول الديانة، ٤١٩/١، التمهيد، لابن عبدالبر، ١٣٩/٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، برقم ٦٦٦٨، ٢٥٠/١١، وقال عنه محققه شعيب الأرنؤوط : «صحيح وإسناده حسن».

بعضه بعضًا لا ليكذب بعضه بعضًا»(١).

كما أمر النبي ﷺ بالإمساكِ عِندَ ذكرِ القَدَرِ، وعدم الخوض فيه، فقال ﷺ : «إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذُكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذُكر القَدَرُ فأمسكوا»(٢)؛ ولأجل ذلك حذَّر العلماء من الجدال في القدر؛ لأنه علمٌ من عِلمِ الله، ضُربت عليه الأستار، وحُجِبَ عن البشر لحكمة يعلمها ﷻ، وسبيلنا أن ننتهي فيه إلى ما حُدَّ لنا، ولا نُجاوزه إلى غيره، فالبحث فيه تكلُّف، واقتحامه شرٌ وأيُّ شرٍّ، ومن أقوال أئمة السلف رَحِمَهُمُ اللهُ في هذا الباب الآتي :

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ : «أجمع سبعون رجلًا من التابعين، وأئمة المسلمين، وأئمة السلف، وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها رسول الله ﷺ : أوَّلها الرضا بقضاء الله، والتسليم لأمر الله، والصبر تحت حكمه، والأخذ بما أمر الله به، والنهي عما نهى عنه، وإخلاص العمل لله، والإيمان بالقدر خيره وشره، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين»(٣).

ويقول البربهاري رَحِمَهُ اللهُ : «والكلام والجدال والخصومة في القدر خاصة منهي عنه عند جميع الفرق، لأن القَدَرَ سِرٌّ الله، ونهى الرب تبارك وتعالى الأنبياء عن الكلام في القَدَرِ، ونهى رسول الله ﷺ عن الخصومة في القَدَر، وكرهه أصحاب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٧٤.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، في مسند ثوبان مولى رسول الله ﷺ، برقم١٤٢٧، ٢/٩٦، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم ٣٤، ١/٧٥.

(٣) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص٢٢٨.

رسول الله ﷺ والتابعون، وكرهه العلماء وأهل الورع، ونَهوا عن الجدال في القَدَر، فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء، وتسكت عما سوى ذلك»(١).

ويقول ابن باز رحمه الله : «هذا باب خاضه الأولون وغلط فيه من غلط، والواجب الحذر، فعلى كل مؤمن وكل مؤمنة التسليم لله، والإيمان بقدره، والحرص على الأخذ بالأسباب النافعة الطيبة، والبعد عن الأسباب الضارة كما علَّم الله عباده، وكما جعل لهم قدرة على ذلك بما أعطاهم من العقول والأدوات التي يستعينون بها على طاعته وترك معصيته، وينبغي عدم الخوض في هذا الباب، والإيمان بأن الله قدَّر الأشياء وعَلِمها وأحصاها، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه الخلَّاق العظيم القادر على كل شيء، وأن جميع الموجودات بخلقه وتقديره سبحانه وتعالى، وأنَّ الله أعطى للعبد عقلًا وأسبابًا وقدرة على الخير والشر، ويُخشى على هؤلاء الخائضين بالقضاء والقدر أن يحتجوا بالقدر أو ينكروه؛ لأن قومًا خاضوا فيه فأنكروه كالقدرية النفاة وقالوا: لا قَدَر، وزعموا أنهم يخلقون أفعالهم، وأن الله سبحانه وتعالى ما تفضَّل عليهم بالطاعة ولا قدَّر عليهم المعصية، وقوم قالوا : بل تفضَّل الله بالطاعة ولكن ما قدَّر المعصية، فوقعوا بالباطل، وقوم خاضوا في القَدَر وقالوا : بأننا مجبورون أي : إنهم ما عليهم شيء، عصوا أو أطاعوا لا شيء عليهم؛ لأنهم مجبورون ولا قُدرة لهم، فضلوا وأضلوا، نسأل الله العافية، ومجوس الأمة هم القدريَّة النفاة الذين ضَلُّوا في القَدَر، وقالوا: الأمر أُنُف، والمجوس قالوا

(١) شرح السنة، للبربهاري، ص٩٠.

: إن للعباد إلهين النور والظلمة، ويقولون : النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر، فَشَابَهَهُم نُفاة القَدَرِ حيث جعلوا لله شريكًا في أفعاله، وأنهم يخلقون أفعالهم، نسأل الله العافية»(١).

والنهي عن القدر في الجملة محمولٌ على وجوهٍ؛ منها(٢):

أوَّلًا : ضرب كتاب الله بعضه ببعض؛ فينزع المثبت للقدر بآية، والنافي له بأخرى، ويقع التجادل في ذلك؛ وهذا قد روي أنه وقع في عهد النبي ﷺ، فغضب من ذلك ونهى عنه، وهو من جملة الاختلاف في القرآن والمراء فيه، وقد نُهي عن ذلك.

ثانيًا : الخوض في القدر إثباتًا ونفيًا بالأقيسة العقلية؛ كقول القدرية : لو قَدَّر وقضى ثم عذَّب كان ظالما – تعالى الله عن ذلك – وقول من خالفهم : إن الله جبر العباد على أفعالهم. ونحو ذلك.

ثالثًا : الخوض في سِرِّ القَدَرِ، فإن العباد لا يطَّلعون على حقيقة ذلك، وأصل القَدَرِ سِرُّ الله ﷻ في خلقه، لم يطَّلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة، فإن الله ﷻ طوى علم القدر عن أَنَامِهِ، ونهاهم عن مَرَامِهِ، كما قال ﷻ في كتابه : ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ** ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء:٢٣].

وينبغي أن يعلم أنَّ هذا النهي عن الخوض في القدر ليس بإطلاق، إذ لا

---

(١) مجموع فتاوى ابن باز، ٣٧١/٢٨.

(٢) فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب، ص٢٧، ٢٨، شرح الطحاوية، ٢٤٩/١.

يصح إطلاق القول بتحريمه، لكن إذا أُطلِقَ النهي فالمقصود به : الخوضُ فيه على غيرِ بصيرةٍ، ولا لغايةٍ شرعيَّةٍ كما يفعل المبتدعة، وقد رخص العلماء في الخوض في مسائل العقيدة ومنها القدر؛ إذا كان على جهة التَّعرُّف والتعلُّم لما جاءت به الشريعة، وأُمنت الشرور التي حذر منها السلف؛ فالحديث في القدرِ لبيان وجوب الإيمان به، وذِكر الأدلة على ذلك، وبيان أن ذلك لا ينافي الشرع، وأنه لا بدَّ من الإيمانِ بالقدرِ والإيمان بالشرع؛ لئلا يُضرَبُ أحدُهما بالآخَر، فمشروعٌ ومن العلم النافع؛ الذي يحصل به الفرقان بين الحقِّ والباطل.

قال ابن الوزير رحمه الله في معرض حديثه عن القدر : «ومعنى النهي عن الخوض في القدر – إن شاء الله تعالى – : التحذير من مجاراة المبتدعة في القدر، والجدل بغير علم، وبغير حق، المؤدي إلى الباطل، وإثارة الشر، والخوض فيه على أحد هذه الوجوه الفاسدة، وأما الخوض فيه على جهة التَّعرُّف والتعلُّم لما جاءت به الشريعة، ثم الإيمان به على الوجه المشروع، فإنه لم يُؤخر هذا لشرار الأمة، بل قد تواتر أن أصحاب الرسول سألوا عنه النبي ﷺ، وخاضوا في معرفته، وفي وجوب الإيمان به، فلم يزجرهم رسول الله ﷺ عن ذلك القَدْرِ من الخوض فيه لما كان وسيلة إلى الإيمان به، ولم يكن فيه شيء من شعار المبتدعة، وكذلك لم يترك الجواب عليه بالقدر الواجب بيانه في ذلك»(١).

وربما يرد تساؤل بعد الذي مَرَّ آنفًا، لِمَ زجر السلف عن الجدال في مسائل العقيدة مع ثبوت مشروعيتها؟ والجواب – والله أعلم – : لأنها تؤول بالمتجادلين

(١) العواصم من القواصم، لابن العربي، ١٧٦/٦.

إلى المنازعة والخصومة، والانسلاخ من الدين.

ويقرر الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ هذا المعنى فيقول : «ونَهَوْا عن الجدال في الاعتقاد، لأنه يؤول إلى الانسلاخ من الدين، ألا ترى مناظرة بشرٍ في قوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [سورة المجادلة:٧]؛ حين قال : هو بذاته في كل مكان! فقال له خصمه : هو في قُلُنسُوتِك، وفي حُشِّكَ، وفي جَوْفِ حِمارك – تعالى الله عما يقولون –، حكى ذلك وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ، وأنا والله أكره أن أحكي كلامهم قبَّحهم الله؛ فمن أجل هذا وشِبْهِهِ نَهَى العلماء»(١).



(١) جامع بيان العلم وفضله، ص ٤١٩.

المبحث الرَّابع :

سبل دعوة الألدِّ الخَصِم

وفيه مطلبان :

المطلب الأوَّل : أصناف من نُهي عن مجادلتهم

المطلب الثاني : طرق دعوة أصحاب اللدد والخصومة

المطلب الأوَّل :
أصناف مَن نُهي عن مجادلتهم

لقد جاء النهي عن الجدال في كتاب الله في بعض المواضع، وهو بلا شك لا يتعارض مع ما جاء من أدلة أمرت به وشَرَّعَتْه، فالمأمور به ما كان محمودًا، وبُني على العلم الراسخ، والتجرُّد في طلب الحق، والأدب الجم مع الخصوم، والمنهي عنه ما كان مذمومًا، كالذي نحن بصدده في هذا البحث، وغالب أحواله أنه مبني على الجهل، واتباع المتشابه، وقَصْد الغلبة، وسوء الخُلُق، ومؤدَّاه إلى الخصومة والاختلاف والتفرق، ويتبين من هذا أن المأمور به غير المأذون فيه، وهذا لا يلتبس على طالب العلم، فالنصوص الشرعية لا تعارض بينها بحال، بل هي مؤتلفةٌ متفقةٌ ولا يشكك في ذلك إلا ضال مبتدع.

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ : «فوجدناه تعالى أثنى على الجدال بالحق الذي أمر به، فعلمنا يقينًا أن الذي أمر به تعالى هو غير الذي نهى عنه بلا شك»(١).

وقد ذَمَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في القرآن ثلاثة أنواع من المجادلة، ذمَّ صاحب المجادلة بالباطل ليدحض به الحق، وذمَّ المجادلة في الحق بعد ما تبين، وذمَّ المحاجَّة فيما لا يعلم المحاجُّ، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [سورة غافر:٥]،

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ١/٢٠.

وقال ﷻ : ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [سورة الأنفال:٦]، وقال ﷻ : ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ﴾ [سورة آل عمران:٦٦](١).

إذًا، فكما جاءت النصوص المطهرة بالأمر بالجدال ومشروعيته في الجملة، فقد جاءت أيضًا بالمنع منه مع أقوام لا يُنتفع من مجادلتهم، أو يؤدِّي جدالهم إلى مفاسد مهلكة، فالسلف رحمهم الله كانوا يتفرسون في الرجل، فإن كان فاسد القصد أعرضوا عنه، وإن كان فساد بدعته متعدِّيًا حذروا منه، وإن كان جاهلًا عالجوه بالعلم، وإن كان عاجزًا عن معرفة الحق وهو راغب فيه أرشدوه وأخذوا بيديه، وإن كان متعنِّتًا ألزموه الحجج وأدَّبوه، وإن كان متزندقًا مستحقًّا للعقاب رفعوا أمره إلى السلطان، فلكل حالةٍ لبوسها عندهم، وهذا من تمام حكمتهم، وعلو كعبهم في العلم رحمهم الله.

ويستنبط من ذلك أن الجدال غير مقصود بذاته؛ لأن المراد منه الإلزام والإفحام، وإنما يكون عند وجود ما يقتضيه كالمعارض بالشبهة، والصاد بالباطل عن سبيل الله؛ ولذا كان مذمومًا في بعض الأحوال، لا سيما إذا استعمل عند عدم الحاجة إليه، وكان مؤديًا إلى الفساد والفتنة، وهذه المسألة من المسائل الدقيقة في باب الجدل فقد يكون مأمورًا به، وقد يكون منهيًا عنه، وقد يكون مكروهًا، بحسب ما يفضي إليه من المصالح والمفاسد(٢).

وللسعدي رحمه الله كلام نفيس تناول المعنى السالفَ الذِّكْرِ في قوله ﷻ :

---

(١) ينظر : درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ١٧٠/٧.

(٢) ينظر : الدرر الغالية في آداب الداعية، لابن باديس، ص٤٤، بتصرف.

﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ٤٦ ﴾ [سورة العنكبوت:٤٦]؛ حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ : «ينهى تعالى عن مجادلة أهل الكتاب، إذا كانت من غير بصيرة من المجادل، أو بغير قاعدة مرضية، وأن لا يجادلوا إلا بالتي هي أحسن، بحسن خُلُق ولطف ولين كلام، ودعوة إلى الحق وتحسينه، ورد عن الباطل وتهجينه، بأقرب طريق موصل لذلك، وأن لا يكون القصد منها مجرد المجادلة والمغالبة وحب العلو، بل يكون القصد بيان الحق وهداية الخلق، إلا من ظلم من أهل الكتاب، بأن ظهر من قصده وحاله، أنه لا إرادة له في الحق، وإنما يجادل على وجه المشاغبة والمغالبة، فهذا لا فائدة في جداله؛ لأن المقصود منها ضائع.

ولتكن مجادلتكم لأهل الكتاب مبنية على الإيمان بما أُنزل إليكم وأُنزل إليهم، وعلى الإيمان برسولكم ورسولهم، وعلى أنَّ الإله واحد، ولا تكن مناظرتكم إياهم على وجه يحصل به القدح في شيء من الكتب الإلهية، أو بأحد من الرسل، كما يفعله الجاهل عند مناظرة الخصوم، يقدح بجميع ما معهم، من حق وباطل، فهذا ظلم، وخروج عن الواجب وآداب النظر، فإن الواجب، أن يردَّ ما مع الخصم من الباطل، ويقبل ما معه من الحق، ولا يردَّ الحق لأجل قوله، ولو كان كافرًا، وأيضًا، فإن بناء مناظرة أهل الكتاب، على هذا الطريق، فيه إلزام لهم بالإقرار بالقرآن، وبالرسول الذي جاء به، فإنه إذا تكلم في الأصول الدينية التي اتفقت عليها الأنبياء والكتب، وتقررت عند المتناظرين، وثبتت حقائقها عندهما، وكانت الكتب السابقة والمرسلون مع القرآن ومحمد ﷺ قد بينتها ودلت

عليها وأخبرت بها، فإنه يلزم التصديق بالكتب كلها، والرسل كلهم، وهذا من خصائص الإسلام»(١).

وله رحمه الله أيضًا كلام بليغ عند تفسيره قوله جل جلاله : ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الكهف:٢٢]؛ حيث يقول : «فلا تجادل وتحاجَّ إلا بمراءٍ ظاهرٍ مبنيٍ على العلم واليقين، ويكون أيضًا فيه فائدة، وأما المماراة المبنية على الجهل والرجم بالغيب، أو التي لا فائدة فيها، إما أن يكون الخصم معاندًا، أو تكون المسألة لا أهمية فيها، ولا تحصل فائدة دينية بمعرفتها، كعدد أصحاب الكهف ونحو ذلك، فإن في كثرة المناقشات فيها، والبحوث المتسلسلة، تضييعًا للزمان، وتأثيرًا في مودة القلوب بغير فائدة»(٢).

ولذلك يوجد أصناف من الناس قد ذُمت مجادلتهم، ونُهي عن مناقشتهم؛ لأنه لا فائدة تُرجى من وراء جدالهم، ولربما أدَّى الخوض معهم في الحديث إلى اللَّدَد والخصومة والفتنة وامتهان العلم، ومن أهم هؤلاء الأصناف الآتي :

أوَّلًا : أهل الأهواء والبدع.

لقد تعددت أقوال السلف في النهي عن جدال المبتدعة وأهل الأهواء، والتحذير من مجالستهم؛ لأن في مجادلتهم مخالفةً لأمر الشارع كتابًا وسنةً، وإزالةً لواجب البغض والمعاداة لهم؛ ولأنهم لا يرجعون إلى الحق غالبًا؛ ولئَّلا يَذِيعَ أمرهم فيكثر أتباعهم؛ وخشيةً من الوقوع في مستنقع فتنتهم، وأصبح ذلك متواترًا في كتب أهل السنة، فمن باب سد ذريعة الإضلال وإفساد المعتقد والدين مُنعت

---

(١) تيسير الكريم الرحمن، ٦٣٢/١.

(٢) تيسير الكريم الرحمن، ٤٧٣/١.

مجادلتهم ومجالستهم.

قال الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ عن عقيدة أهل السنة : «ويبغضون أهل البدع، الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه ولا يحبونهم، ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم، ولا يجادلونهم في الدين ولا يناظرونهم، ويرون صون آذانهم عن أباطيلهم التي إذا مرَّت بالآذان، وقرَّت في القلوب؛ ضرَّت وجرَّت إليها من الوساوس والخطرات الفاسدة ما جرَّت»(١).

ويقول ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ : «فالله الله معشر المسلمين، لا يحملن أحدًا منكم حسن ظنه بنفسه، وما عهده من معرفته بصحة مذهبه على المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل هذه الأهواء، فيقول أداخله لأناظره أو لأستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجَرَبِ، وأحرق للقلوب من اللَّهَبِ، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم فجالسوهم على سبيل الإنكار والرَّدِّ عليهم، فما زالت بهم المباسطة، وخفيّ المكر، ودقيق الكفر حتى صبوا إليهم»(٢).

فإن قال قائل : إنَّ كثيرًا من السلف قد جادل أهل البدع وردَّ عليهم، كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره؛ فالجواب أولًا : أنه قد غلبت المصلحةُ المفسدةَ في جدال هؤلاء الأفذاذ للمبتدعة فَاسْتُحْسِنَ صنيعهم، ثم يوجد هنا فرق بين العالم المسْتَبْحِرُ المتمكِّن، وبين من دونه من صغار طلبة العلم أو العوام، فمن كان عالما بمذهب أهل السنة، راسخًا في معرفته، عارفًا بوجوه الشُّبه وجوابها،

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث، ص١٠٠.

(٢) الإبانة، ١/١٥٤.

محتاطًا بسلاح المعرفة الراسخة في طرق أهل البدع ومناهجهم، وأراد أن يناقش المبتدعة لبيان الحق وإلزامهم به، والدفاع عن السنة ودعوتهم إليها، وإبطال شبههم وإزالتها عنهم وعن أتباعهم، وكفِّ شرهم عن الناس، لا سيما إن ذاعت بدعهم وانتشرت، فهنا يُعَدُّ الجدَل محمودًا؛ إذ لا مفسدة فيه، أو قل غلبت مصلحته مفسدته على أقل تقدير، وهذا متعلق بأهل العلم الراسخين فيه، وإلا فالأصل ترك مجادلتهم ومجالستهم، لما في ذلك من الزواجر الشرعية، والنواهي النقلية، والمفاسد المتحققة حالًا أو مآلًا(١).

ثانيًا : الأُميُّ المُتعالم.

إنَّ ادَّعاء العلم والمعرفة آفة مهلكة، فمن الناس من لا علم عنده، ويحسب أنه إمام زمانه، يهرف بما لا يعرف، يتكلم ويجادل فيما لا يُحسن، ومع ذلك يُصرُّ على قوله ورأيه، فلا يثوب إلى رشده، ولا يعقل كلام من يناقشه، ولا يقبل أن يصحح خطأه، يقف على منهج معوج، ويتحدث من برجٍ عاجٍ، يُخيَّل إليه أنَّه العالم وغيره الجاهل، وقد نهى القرآن الكريم عن الجدال فيما ليس للمرء علم فيه، حيث يقول ﷻ : ﴿ **هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ** ﴾ [سورة آل عمران:٦٦].

والعجيب أنه مع جلاء الحق ووضوحه إلا أنه قد يضيع بين أمثال هؤلاء، فتجد أن الباطل يروج عليهم؛ فسرعان ما يتأثرون به ويعتقدونه، حتى ولو استظهرت لهم الأدلة الشرعية التي تُفَنِّدُهُ وتُبْطِلُهُ؛ وذلك لقلة عنايتهم بالكتاب

---

(١) ينظر : منهج أهل الاتباع في التعامل مع أهل الابتداع، لوليد السعيدان، ١/٨٥، بتصرف.

والسنة، وما أثر عن سلف الأمة، وكثيرًا ما يضيع الحق بين الجهَّال الأُميين، المحرفين للكَلِم.

ويعظُمُ الخطر ويشتدُّ إن جادل المتعالم – ولو صح منهجه – الكفار وأهل البدع، فالعواقب حينئذٍ تكون وخيمة، فقد يَضلُّ في نفسه إن قُطعت حجته، وقد يُسيء للإسلام من حيث يقصد أو لا يقصد، بحيث يَظْهَر عَجْزُهُ وضَعْفُهُ عن الرَّدِّ؛ فيظن أولئك الكفار وأهل البدع أن هذا غاية ما عند المسلمين، وهذا من أسباب الفتنة والعياذ بالله.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «ولما كان النبي ﷺ قد أخبر : أنَّ هذه الأمة تتبع سنن من قبلها حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ حتى لو دخلوا جحر ضبٍّ لدخلتموه، وجب أن يكون فيهم من يُحرِّف الكَلِمَ عن مواضعه فيغير معنى الكتاب والسنة فيما أخبر الله به أو أمر به، بل ربما يظنون أن ما هم عليه من الأماني التي هي مجرد التلاوة، ومعرفة ظاهر من القول هو غاية الدين، ثم قد يناظرون المحرِّفين وغيرهم من المنافقين أو الكفار، مع علم أولئك بما لم يعلمه الأمِّيُّون؛ فإما أن تضل الطائفتان، ويصير كلام هؤلاء فتنة على أولئك، حيث يعتقدون أن ما يقوله الأميون هو غاية علم الدين ويصيروا في طرفي النقيض، وإما أن يتبع أولئك الأميون أولئك المحرفين في بعض ضلالهم، وهذا من بعض أسباب تغيير الملل، إلا أن هذا الدين محفوظ»(١).

ثالثًا : المعاند الجاحد.

---

(١) مجموع الفتاوى، ٢٥/١٣٠.

إنَّ المعاند الجاحد وأشباهَهُ ليس مرادهم الحق والتسليم له، وإنما يريدون العلو والغلبة، وكثرة الأتباع، فلن يقبلوا الحق ولو ألقمتهم الأدلة الدامغة واحدًا تلو الآخر؛ ولذا فقد حذر العلماء من مجرد الكلام مع من هذه صفته، فكيف بمجادلته، يقول ابن حزم رحمه الله : «واحذر من مكالمة من ليس مذهبه إلا المضادَّة والمخالفة، أو الصياح والمغالبة»(١).

ولا غرو؛ فلا طائل من مجادلة هؤلاء؛ لأن الأمر سيؤول في نهاية المطاف إلى المماراة المنهي عنها، إذ لا يمكن الوصول معهم إلى نتيجة، فلا حَقَّ يُنشَّد، ولا أصل يرتكز عليه غالبًا، وفي ذلك مِن جَلْب العداوة والخصومة، وامتهان العلم، وإضاعة الوقت ما لا يخفى على من نوَّر الله بصيرته.

والأصل في الإعراض عن مجادلة المعاند التأسي برسول الله ﷺ لما ناظر نصارى نجران وظهر الحق فعندوا عنه، ترك مناظرتهم وأعرض عنهم، قال سبحانه وتعالى : ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾ [سورة آل عمران:٢٠]؛ أي : اعترفت بأن لا قدرة لي على أن أزيدكم بيانًا، أي إني أتيت بمنتهى المقدور من الحجة فلم تقتنعوا، فإذ لم يقنعكم ذلك فلا فائدة في الزيادة من الأدلة النظرية، فليست محاجتكم إيَّاي إلا مكابرةً وإنكارًا للبديهيات والضروريات ومباهتة، فالأجدر أن أَكُفَّ عن الازدياد(٢).

وكذلك إعراضه ﷺ عن مجادلة اليهود لما سألوه عن الروح؛ فقد جاء اليهود بعنادهم إلى رسول الله ﷺ فسألوه عن الروح لا لأجل معرفة الحق والعمل به،

---

(١) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه، لابن حزم، ١/١٩٦.

(٢) التحرير والتنوير، لابن عاشور، ٣/٢٠٠.

وإنما بخبث طويةٍ كعادتهم، ومقصدهم أن يقول لهم النبي ﷺ هي كذا، فيراجعونه في ذلك ويجادلونه، فأمره الله أن يردعهم صيانة له، وتأديبًا لهم عن سؤالهم عما لا يعلمونه، ولا يفتقرون إليه، ولا يحتاجونه(١).

رابعًا : المتعدي الباغي.

إنَّ التعدِّي والظلم عادةً ما يبعث على الفتنة والإفساد؛ فلا وجود للجدل والنزاع المذموم الذي يبعث على الخصومة إلا مع البغي، فهو مُوقد الشرور ومُذْكِيها بين الناس، وهو ما يقود الألد الخَصِم إلى المُضي في المنازعة واللجاج والعناد.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «وأنت إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة – علمائها وعبادها وأمرائها ورؤسائها – وجدت أكثره من هذا الضرب؛ الذي هو البغي بتأويل أو بغير تأويل»(٢).

ومن كانت عادته التعدي والبغي لا طائل من مجادلته؛ لأنه لن يُنصف من نفسه، فضلًا عن نصرته للحق والاستجابة له، والمتأمل يجد أن كثيرًا من هؤلاء يُجاوزون حد الاتزان والاعتدال، فتراهم يَصُولُون على مجادلِيهِم، ولو أدَّى ذلك إلى التجني عليهم وظلمهم، والجدل لا ترجى ثماره إلا مع أهل العدل والإنصاف.

خامسًا : بذيء اللسان.

إنَّ مجادلة بذيء اللسان وأمثاله من السفهاء يوقع الداعية في نقاش عقيم

---

(١) ينظر : العواصم من القواصم، لابن العربي، ص ٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى، ٤٨٢/١٤.

لا فائدة منه سوى استجلاب السَّبِّ والشَّتم وما لا يليق، فمجادلة هذا الصنف شؤم ووبال؛ وقد يجرُّ بذيء اللسان على مجادليه الشرور والفتن؛ لأن الحق لا ينتزع منه إلا بإساءةٍ وسوء خُلُق، فمعارضته والردُّ عليه يُظهر مكامن نفسه الرديئة، وقد علمنا الله في كتابه الكريم بأن نعرض عن أمثال هؤلاء السفهاء؛ حيث يقول سبحانه وتعالى : ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [سورة الأعراف:١٩٩].

ولكن قد تضطر بعضُ الأحوال والظروف الداعيةَ إلى أَنْ يتعرض لبعض السفاهة اللفظية والسلوكية من هذا وأشباهه، فيجدر به الترفُّع عن مجاراته في الحديث ومجادلته؛ لأنَّ ذلك قد يُسيءُ لمقام الدعوة، وربما عَرَّضه للأذى الحسي أو المعنوي، يقول ابن عبد البَّر رحمه الله : «كان يقال : لا تمارِ حليمًا ولا سفيهًا، فإنَّ الحليم يغلبك، والسفيه يؤذيك»(١).



(١) بهجة المجالس، وأُنس المجالس، لابن عبد البر، ٩٣/١.

المطلب الثاني :
طرق دعوة أصحاب اللَّدد والخصومة

تبين من خلال المطلب الأول وجود أصناف لا يُجادلوا ولا يُلتفَت إليهم، وبطبيعة الحال يوجد أصناف آخرون يناقشون ويُناصحون، ويؤخذ بأيديهم إلى الحق، والأصل في التعامل مع الألد الخصم هو تركه والإعراض عنه؛ لأن مقصده فاسد، ومسلكه خاطئ، وسبيله معوج، لكن قد يضطر الداعية – إن كان مؤهلًا – إلى مواجهته والرد عليه، لا سيما إن ترصَّد له هذا الجاهل، وأخذ يتمادى في تعالُمِهِ وإظهار نفسه، فتكون مناقشته من قبيل دفع الصائل، وكف الشرِّ عن المسلمين.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «وأمَّا الجدل فلا يُدعى به، وإنما يكون من باب دفع الصائل، فإذا عارض الحق معارض جُودل بالتي هي أحسن»(١)، فما دام الرجل قابلًا للحكمة أو الموعظة أو لهما جميعًا لم يحتج إلى مجادلة، فإذا مانع وعاند جُودل بالتي هي أحسن.

وقد روى ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ : أنَّ رجلًا أتى ابن عباس بابن له قد حيَّرت

(١) الرد على المنطقيين، لابن تيمية، ص٤٦٨.

الخصومة عقله، وأذهبت المنازعة قلبه، وذهبت به الكلفة عن ربه، فأخذ ابن عباس في مناقشته والرفق به، حتى ردَّ الله عليه غارب عقله، وانتهى عن النظر فيما لا ينفعه، والتفكُّر فيما يُحيِّره(١)، ويُستنبط منه دعوة من هذا حاله، ومناصحته وتفنيد شُبهاته، سيما إن دعت المصلحة إلى ذلك؛ فالضابط في هذا كله يدور في فلك المصلحة والمفسدة، فمتى ما كانت المصلحة غالبة ندب إلى المناقشة والمجادلة، ومتى كانت المفسدة راجحة أُمر بالكف عنهما.

وقد ورد العديد من النصوص الشرعية التي يظهر للمتأمل فيها أهم الطرق لدعوة أصحاب اللدد والخصومة وأمثالهم من أهل الجدل والمعاندين، وطلبًا لعدم الإسهاب رأى الباحث أن يقتصر على آية عظيمة قال الله ﷻ فيها : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾ [سورة البقرة:٢٥٨]، فهذه الآية الكريمة تدل على إثبات المجادلة والمناظرة وإقامة الحجة(٢)، وتُعدُّ أنموذجًا رائعًا يَستَلْهِمُ منه الداعية الحصيف عددًا من السبل الحكيمة التي تُعينه في دعوة وتوجيه هذا الصنف وغيرهم من المدعوين، ومن ذلك :

أوَّلًا: قوله ﷻ : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ ففيه إنصات الداعية للخصم، والاستماع له بتركيز واهتمام، والتهيُّؤ لأقواله وشبهاته؛ لأنَّ ترك الإقبال وحسن الاستماع ليس من السمت الحسن،

(١) ينظر : الإبانة، ٤٢٢/١، بتصرف.

(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٢٨٦/٣.

وربما أدى إلى انقطاع حجة الداعية، وهذا من الإنصاف المندوب إليه ومن سنن الأنبياء مع أُمَمِهم عند الدعوة والمجادلة.

وفيه أيضًا ضرورة تحديد موضع الخلاف والنزاع من قِبَل الداعية وعدم تجاوزه إلى غيره، لأن هذا أقطع للنزاع، كما أن البعد عن أصل الخلاف يضيع الوقت، ويزيد الخلاف تعقيدًا، وربما كان سببًا في الحيدة عن المسألة المختلف فيها.

وفيه أيضًا استعلاء أهل الباطل بأموالهم وقصورهم، وما وهبهم الله من متاع الدنيا، وهذه سمة غالبة لدى أرباب الباطل، فينبغي على الداعية إن ابتلي بأمثال هؤلاء استشعار عظمة ربه الذي خلقه وخلقهم، ويحسن الظن به تعالى، ثم يبذل وسعه في ردِّه وبيانه للحق، بأدب جم، وأسلوب حسن؛ فالله ناصر أولياءه ولو كره المجرمون.

وفيه أيضًا إنزال الناس منازلهم، وهذا الأسلوب نبه عليه العلماء حتى لا يُسلب العلماء والأشراف حقهم بداعي المناقشة والمجادلة، فعلى الداعية التدقيق في كلامه، فيتفهم معانيه، ويتثبت منه، ويقيس مدى أهليته لخصمه ومنزلته.

يقول الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ : «وعليك بالمحافظة على قدرك وقدر خصمك، وإنزال كل أحد في وجه كلامك معه درجته ومنزلته»(١).

ثانيًا: قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾، وفيه البدء بأقوى الأدلة والحجج الدامغة المفحمة؛ لأنَّ المقصود إظهار الحق وبيانه فيسلك

(١) الكافية في الجدل، للجويني، ص٥٣١.

في ذلك أخصر الطرق، كما أن ذلك أدعى للحسم وقطع النزاع واللجاج، فليحذر الداعية الموفق من التدرج في الأدلة من الأضعف إلى الأقوى، فهذا يفتح باب المشاغبة والمخاصمة.

يقول بكر أبو زيد رحمه الله : «أَظْهِرْ نضارة الحق وهيبته، وتزهيق الباطل وَوَهَنَه، بترتيب الأدلة حسب القوة، فالبداءة بالدليل الأقوى ثم القوي فما يليه على سبيل المعاضدة والمناصرة، ولهذا فاحذر الدخول في ردٍّ تقصُر قُدرتك على دَفْعه بأقوى الأدلة وحسن ترتيبها، فإن فعلت آل الردُّ إلى هدم الحق، وعند كرِّ المخالف عليك، سَيُضيِّقُ عليك الدنيا بما يصعب عليك التخلص منه»(١).

وفيه أيضًا ضرورة تبصُّر الداعية في كلامه قبل قوله، ومدى موافقته للمسألة المختلف فيها، وما اللوازم المترتبة عليه، وهل يقوي حجته فيتحدث به، أو يثبت تناقضه وضعفه فيمسك عنه.

ثالثًا : قوله جل جلاله : ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾، وفيه عدم التسليم من قِبَل الخصم للحق مباشرة، ومحاولة المغالطة والمعاندة، فينبغي على الداعية المبارك أن يَعدَّ العدة لذلك، فيصبر ويستعين بالله، ويتهيَّأ لبيان الحق، وكشف المغالطة، وإلزام الخصم، وقطع شبهته، فالحق يعلو ولا يُعلى عليه.

وفيه أيضًا أمر للداعية الحصيف بأن يضبط انفعاله حال سماعه لجواب لا يرتضيه، ويحذر من مهيجات الغضب، فالغضب يوهن الحجة ويضعفها، ويؤثر على حسن الردِّ والاستيعاب، ويتذكر أنَّ الله سبحانه وتعالى يدافع عن الذين آمنوا، وأنه لا

(١) الرد على المخالف، ص٦٦.

يصلح عمل المفسدين.

وفيه أيضًا تنبيه للداعية بالاستعداد للأسئلة الطارئة التي قد يطرحها الخصم، وألَّا يضجر من عدم استجابته وتسليمه، فبعد ظهور الحق ستهوي حجته، ويظهر عواره، ويندفع شره، وفي هذا خير عميم.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «المخاطب بالمناظرة إذا ناظره العالم المبيِّن للحجة : إما أن يكون ممن يفهم الحق ويقبله، فهذا إذا بُيِّن له الحق فَهِمَه وقَبِلَه، وإما أن يكون ممن لا يقبله إذا فَهِمَه، أو ليس له غرض في فهمه، بل قَصْدُهُ مجرَّد الرَّد له، فهذا إذا نُوقش ونُوظر انكفَّ شرُّه وعداوته عن الناس»(١).

رابعًا : قوله جَلَّ جَلَالُهُ : ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾، وفيه التذكير بأهمية التأصيل العقدي، وأنه خير معين على الثبات أمام أرباب الكفر والابتداع، فكلما كان الداعية راسخًا في علم العقيدة كان ثابتًا أمام الفتن والشبهات، وموفَّقًا في الجواب عن الخرافات والأباطيل التي تَجْتَرُّ بها حناجر الطوائف المنحرفة.

وفيه أيضًا أهمية الحجج الحسيَّة وعظم تأثيرها إن دعت الحاجة إليها، لا سيما إن كانت متعلقة بالله ودينه وشرعه، فضرب الأمثلة الواضحة وإيرادها في الوقت المناسب يؤدي إلى مكاسب عظيمة، ونتائج مباركة.

وفيه أيضًا عدم إطالة النقاش بلا حاجة، وسرعة الردّ القاطع، وعدم الاسترسال مع الخصم والتهاون معه في مغالطته، وقطع شبهاته بالانتقال من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ١٦٧/٧.

دليل إلى آخر حتى يَظْهَرَ الحق وتنقطع حجته؛ فإن النقاش إذا طال كان مظِنَّة الخطأ والزلل.

وفيه أيضًا ضرورة تلخيص كلام الخصم بعد فراغه، لئلا يوهم الناس أنه صاحب حق بكثرة كلامه وتشدُّقه، وحتى يُستوضح المراد من كلامه، ويلزم به بعد ذلك عند الحاجة.

يقول الجويني ﵀ : «ولا تُعوِّد نفسك الإسهاب، والمبادرة إلى كل ما سبق إليه الخاطر واللسان ...، فإنَّ الكلام إذا طال واشتمل على الغثِّ والسمين مجَّته الآذان، وملَّته القلوب، وكان سبب الخطأ والزلل»(١).

خامسًا : قوله ﷻ : ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾، وفيه سلوى وبشارة لأهل الحق بأنَّ الباطل مدحور مخذول، وليتقين الداعية أنه متى ما لزم العلم الشرعي والمنهج القويم فإن الله ناصره ومسدده، فلا يبتئس من هيمنة أهل الضلال وكثرتهم، فإنَّ الباطل كان ولا يزال زهوقًا، لا تقوم له قائمة أمام العلم والمنهج السليم.

وفيه أيضًا أهمية معرفة الداعية لمذهب خصمه ومنهجه، والشُّبَه التي يتعلق بها وكيفية نقضها وردِّها، لئلا يُغلق عليه الباب، وينقطع عنه الجواب، ولذا ترى الراسخ في العلم، المتصدي لأهل البدع عالما بشبههم وضلالاتهم على وجه الاستقصاء.

يقول ابن تيمية ﵀ : «أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها»(٢)، وهذا يدل على تضلُّعه في العلم ﵀،

---

(١) الكافية في الجدل، للجويني، ص٥٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى، ١٤٣/٣.

واستبحاره في الرد على أهل الأهواء والبدع.

سادسًا : قوله ﷻ : ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٥٨﴾، وفيه بشرى لأهل الحق ودعاته بأن الله معهم ومؤيدهم، ولن يغلب أهلُ الضلالة أصحابَ الهدى ما داموا مستمسِّكين بالكتاب والسنة وفهم سلف الأمة، فلا يضيرك كثرة أهل الباطل، فلن تغني عنهم فئتهم شيئًا ولو كثرت، فالله غالب على أمره ولو كره الظالمون.

وفيه أيضًا تسلية للداعية الموفَّق بأن ما عليه هو البلاغ وحسب، فالهداية بيد الله أول الأمر ومنتهاه، فليؤدِّ ما أوجب الله عليه من النُّصح والتوجيه والإرشاد، ثم لا تذهب نفسه حسرات بعد ذلك على أهل الضلال إن جحدوا ولم يستجيبوا، فالله ﷻ خاطب نبيه الكريم ﷺ بقوله : ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦﴾ [سورة القصص:٥٦].

وفيه أيضًا تحذير للداعية من الصوارف عن الحق، كأن يبتغي بعمله عرضًا من الدنيا، أو يعجب بعمله ويرائي فيه، أو يقع فيما وقع فيه بعض الظالمين من طلب السمعة أو المكانة، أو الوجاهة أو الشهرة.

ويمكن إجمال ما استُنبط من هذه الآية الكريمة في طرق دعوة أصحاب اللدد والخصومة في الآتي(١):

١- أهمية الإنصات والإنصاف للخصم.

٢- أهمية معرفة الداعية لمحل النزاع، ونقطة الخلاف.

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنه قد تم سرد ما استنبط من الآية الكريمة بناء على ترتيبه فيها، وإلَّا فهناك ما يستحق التقديم والتأخير من هذه الاستنباطات.

٣- ضرورة استشعار عظمة الله، وحسن الظن به.
٤- أهمية إنزال الخصم منزلته ومكانته.
٥- البدء بأقوى الحجج وأقطعها وأوضحها.
٦- ضرورة تبصُّر الداعية في كلامه قبل التفوُّه به.
٧- توقع المعاندة والمغالطة والصبر عليها.
٨- ضرورة ضبط النفس والاتزان وعدم الانفعال.
٩- الاستعداد والتسلح بالعلم للأسئلة الطارئة وغيرها.
١٠- سرعة الرد وإلزام الخصم وعدم الاسترسال معه.
١١- ضرورة فهم كلام الخصم وتلخيصه لإلزامه به عند الحاجة.
١٢- أهمية التأصيل العقدي للداعية وأنه من أعظم وسائل الثبات.
١٣- أهمية الحجج الحسية وعظم تأثيرها إن دعت الحاجة إليها.
١٤- حسن التوكل على الله مع بذل الأسباب.
١٥- الاجتهاد في نشر الحق والمدافعة عنه ولو كثر أهل الباطل.
١٦- اليقين بظهور الحق على الباطل.
١٧- ضرب الأمثلة الواضحة والملزمة عند الحاجة.
١٨- أهمية استصحاب أن الهداية بيد الله سبحانه وتعالى.
١٩- أن دور الداعية يقتصر على النصح والتذكير والإرشاد.
٢٠- الحذر من الصوارف عن الحق كالرياء والسمعة.

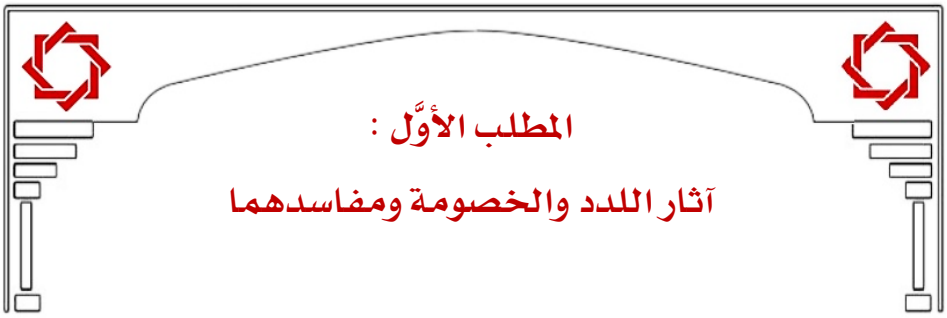
المبحث الخامس :

آثار اللَّدَد والخصومة ومنهج الإسلام في الوقاية منهما

وفيه مطلبان :

المطلب الأوَّل : آثار اللَّدَد والخصومة ومفاسدهما

المطلب الثاني : منهج الإسلام في الوقاية من اللَّدَد والخصومة وسبل معالجتهما



المطلب الأوَّل :
آثار اللدد والخصومة ومفاسدهما

إنَّ اللدد والخصومة والمنازعة ليست من شرائع الأنبياء، ولا أخلاق العقلاء، ولا مما أُثر عن صالحي الأمة من السلف، ولا من شيمة المرضيين من الخلف، وذلك لسوء آثارها، وعظمة مفاسدها، فهي تُهيج أبواب الشر، وتفتح دواعيه، وتزيد ناره اشتعالًا، والشيطان ينصب رايته في ميادينهما.

قال ابن الماجشون ﵀ : «واحذروا الجدل فإنه يُقربكم إلى كل موبقة، ولا يُسلمكم إلى ثقة»(١)؛ ولذا ينبغي للإنسان ألا يفتح عليه باب الجدل والخصومات، ومن أهم آثار ومفاسد اللدد والخصومة الآتي :

أولًا : الضلالة عن الهدى؛ فقد قال ﷺ : «ما ضَلَّ قَومٌ بعد هُدىً كانوا عليه إلا أُوتُوا الجدَلَ، ثم تَلاَ : ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [سورة الزخرف:٥٨](٢).

والمعنى : ما ضل قوم مهديون كائنون على حال من الأحوال إلا بسبب

---

(١) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، ٢٣٢/١.

(٢)أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب : ومن سورة الزخرف، برقم ٣٢٥٣، ٣٧٨/٥، وقال : «حديث حسن صحيح».

إتيانهم الجدل؛ فمن ترك سبيل الهدى، وركب متن الضلال عارفًا بذلك؛ لا بُدَّ أن يسلك طريق العناد واللجاج، ولا يتمشَّى له ذلك إلا بالجدل، فإن قلت : كيف طابق هذا المعنى الآية حتى استشهد بها؟ قلت : من حيث إنهم عرفوا الحق بالبراهين الساطعة ثم عاندوا وانتهزوا مجالًا للطعن، فلما تمكَّنوا مما التمسوه جادلوا الحق بالباطل، وكذا دأب الفرق الزائغة من الزنادقة وغيرهم(١).

ثانيًا: الوقوع في البدع، فمن أعظم المفاسد المهلكة سقوط صاحب اللدد واللجاج في مستنقع البدع، فتجده يُضادُّ ما جاءه من الحق، ويبذل وسعه في تأويله؛ ويسمي الأشياء بغير مسمياتها، ويجادل بالمتشابهات والمحدَثات، ويَجُرُّ لسانه بالكذب على الله ورسوله، فيعتقد ثم يستدل، وذلك لفساد نيته وقصده، يحتال في نصرة رأيه، ويلبِّس على العوام بزخرف القول، لا سيما إن كان ذا فصاحة وبلاغة، فيخرج بعقائد ومناهج جديدة ليس لها مستند، ولم يسبقه إليها سلف، ولربما أصبح له أتباع من الجهَّال، فيحسب أنه على شيءٍ، وهو واقع في الظلمات وأنكر المنكر.

ثالثًا : الوقوع في التعنُّت وعدم التسليم للحق؛ فصاحب الخصومة بالباطل صائر إلى التعنُّت وعدم التسليم غالبًا، لأنه لا يرضى أن يُنْسَفَ رأيه، ويُضلَّلَ فِكْرُهُ، ويؤذيه مخالفة تَوجُّهِهِ، ويقوده الهوى ومحبة الغلبة والظهور إلى رد الحق ومدافعته.

رابعًا : الوقوع في الأعراض؛ فعند المخاصمة بالباطل يستعر الجدل، ويتعذر

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن، للحسين الطيبي، ١/٣٤٤.

ضبط اللسان، فتجد المِمْطِل يُسلِّط لسانه، ويرفع صوته، وربما تتبع عورات مخالفه طلبًا لقهره، والظهور عليه.

خامسًا : الوقوع في العداوة والبغضاء؛ فالخصومات بلا شك تورث الضغائن، وتؤدي إلى العدوات، فالجدال في الدين يُنشئ المراء، ويذهب بنور العلم من القلب، ويُقسي القلب، ويورث الضغينة.

سادسًا : ضعف الإيمان وقسوة القلب؛ لا شك أن العبد إذا صار لجوجًا ماريًا قَصْدُهُ الظهور وتخطئة مخالفه، فإنه لا يؤمن عليه ضعف الإيمان، وحرمان الهداية، لأنه سلك سبيل أولياء الشيطان في نصرته للباطل والمنافحة عنه، فلو ظهر له الحق رغب عنه، ومن رغب عن الحق حُرِم، قال ﷻ : ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة الصف:٥].

سابعًا : التكفير والتبديع بالباطل؛ فأصحاب اللدد في الخصومة قد هيَّج قصد الغلبة مكامنهم، وأشعل فتيل محبة الظهور جرأتهم، فانطلقوا في سبيل ذلك يهيمون في أقوالهم وأفعالهم، لا تحدهم حدود شرعية، ولا آداب أخلاقية، فتجدهم يتخبطون في اتهام من خالفهم بالكفر تارة، وبالابتداع تارة، غافلين عن الضوابط التي قررها أهل العلم في هذا الباب العظيم.

ثامنًا : الكذب والغيبة؛ فإن الخصومة بالباطل مقصدها الغلبة المحضة، وإن أدى ذلك إلى الكذب والغيبة، فتجد أهلها يترخصون في الغيبة والكذب.

تاسعًا : الغرور والكبر؛ فالكبر يملأ صاحبه بالغرور، ويجعله يذهب بنفسه ارتفاعًا حتى يظن أن الحق أبدًا معه، ويمنعه من اتِّهام نفسه بحال من الأحوال، فكم من متعالم وجد بغيته في المخاصمة والمنازعة؛ ليتشبه بالعلماء، ويظهر علمه

المنقوص، بارتفاعه على خصومه.

عاشرًا : الامتهان للعلم وإضاعة الوقت؛ فتجد المبطل الألدَّ يجادل في اليقينيات، والبديهيات، والضروريات، مما ينجم عنه امتهان العلم، وإضاعة الوقت، والتلبيس على الجهال.



المطلب الثاني :
منهج الإسلام في الوقاية من اللَّدَد والخصومة وسبل معالجتهما

نهى الإسلام عن اللَّدد والفجور في الخصومة، وجعلها علامة من علامات النفاق الخالص، فالمنافق إن خاصم أحدًا فعل كل السبل غير المشروعة، واحتال فيها حتى يغلب خصمه، وهو بذلك مائل عن الصراط المستقيم، فتجده يكذب ويحيد عن الحق، ولا يستقيم معه، بل يفتري وَيَفْجُرُ، ولما كان النفاق منكرًا عظيمًا، أصبح الفجور في الخصومة ثلث هذا المنكر؛ وبهذا يجتمع في المنافق منكرٌ وزورٌ، ودناءة وخِسَّة، قال ﷺ : «آية المنافق ثلاث: إذا حدَّث كَذَبَ، وإذا عاهد غَدَرَ، وإذا خاصم فَجَرَ»(١). ولا غرو؛ فالفجور في الخصومة متولد عن الكذب، الذي هو سبيل إلى النار، قال ﷺ : «وإنَّ الكَذِبَ يهدي إلى الفُجُورِ، وإن الفُجُورَ يهدي إلى النار»(٢). فلا ينبغي للمسلم أن يدخل في الخصومة إلا مضطرًا، وعلى سبيل دفع الصائل، وإذا دخل فيها فليلزم الصدق والعدل والعفة، والابتهال إلى الله أن يلزمه كلمة الحق في الغضب والرضا، وأن يحذر أن يجرمه شنآن خصمه على ظلمه في ماله أو عرضه أو نفسه، قال ﷻ :

---

(١) سبق تخريجه، ينظر ص١٦٦.

(٢) سبق تخريجه، ينظر ص١٦٧.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ﴾ [سورة المائدة:٨]. وللإسلام منهج واضح في علاج الأمراض القلبية والخُلُقية، وغير ذلك من الإشكالات التي تواجه الفرد والمجتمع، حيث يضع منهجًا وقائيًا يحصِّن به الإنسان، كي لا يقع فريسة في حبائل أهوائه وشهواته وشيطانه، وإذا ضعفت هذه النفس البشرية، أو خرجت عن نطاق الوقاية؛ لا يتركه حائرًا بل يقدِّم له العلاج الناجع، ومن هذا المنطلق حدد الإسلام منهجًا وقائيًا وعلاجيًا للألد الخصم، وأصحاب الخصومات والنزاع، ومن ذلك:

أولًا : التنبيه على ما يؤدي إلى الخصومة الفاجرة، وقد جاء ذلك في نصوص شرعية متعددة منها، قوله ﷺ : «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانًا»(١)، ففي هذا الحديث نهي صريح عن ظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه(٢).

ثانيًا : الترغيب في ترك المخاصمة، ومن ذلك قوله ﷺ : «أنا زعيم ببيت في ربض الجنة؛ لمن ترك المراء، وإن كان محقًا»(٣).

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، برقم ٥١٤٣، ١٩/٧، وأخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش، برقم ٢٥٦٣، ١٩٨٥/٤.

(٢) ينظر : فتح الباري، ٤٨١/١٠.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق، برقم ٤٨٠٠، ٢٥٣/٤، وحسنه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود، برقم ٤٨٠٠، ٢/١.

ثالثًا : الأمر بالرفق واللين، فَيرفُق بالمخاصم حتى تلين عريكته، ويرجع إلى رشده، ومن ذلك قوله ﷺ : «إنَّ الرفق لا يكون في شيء إلَّا زانه، ولا يُنزع من شيء إلا شانه»(١)، وقوله ﷺ : «من يُحرم الرفق يُحرم الخير كله»(٢).

رابعًا : التحذير من سبيل المنافقين عند الخصومة، قال ﷺ : «آية المنافق ثلاث : إذا حدَّث كَذَبَ، وإذا عاهد غَدَرَ، وإذا خاصم فَجَرَ»(٣).

خامسًا : الأمر بالاجتماع، والنهي عن التفرق، ومن ذلك قوله ﷻ : ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [سورة آل عمران:١٠٥]؛ فقد أمر الله ﷻ المؤمنين بالجماعة؛ فنهاهم عن الاختلاف والفُرقة، وأخبرهم أنما هلك من كان قبلهم بالمراء، والخصومات في دين الله(٤)، ويقول ﷻ : ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [سورة الشورى:١٣]؛ ففي هذه الآية العظيمة دليلٌ على أنَّ الله بعث الأنبياء كلهم لإقامة الدين، والألفة، والجماعة، وترك الفرقة والاختلاف(٥).

سادسًا : الأمر بالاقتصار على أخذ الحق حال الخصومة، وعدم التجاوز في ذلك، ولو حَكمَ به مَنْ حَكَم، قال ﷺ : «إنكم تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، ولعل بعضكم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، برقم ٢٥٩٤ ٢٠٠٤/٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، برقم ٢٥٩٢ ٢٠٠٤/٤.

(٣) سبق تخريجه، ينظر ص١٦٦.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، ٩٣/٧.

(٥) معالم التنزيل، للبغوي، ١٨٧/٧.

أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو مما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئًا، فلا يأخذه، فإنما أقطع له به قطعة من النار»(١). فبعض المخاصِمين أوتي فصاحةً، وبراعةً، وقوةً في الكلام؛ بحيث يستطيع أن يَخرج عما نُسب إليه ويدفعه عنه إذا أراد، فحذر النبي ﷺ من هذه صفته أن يأخذ شيئًا ليس من حقه، بادعائه الباطل حقًّا(٢).

سابعًا : الأمر بالاحتكام عند الخصومة للشرع، والإيمان التام بعدله وانصافه، والتسليم بما صدر عنه من أحكام، قال ﷻ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [سورة النساء:٦٥]، ويقول ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ﴾ [سورة النساء:٥٩].

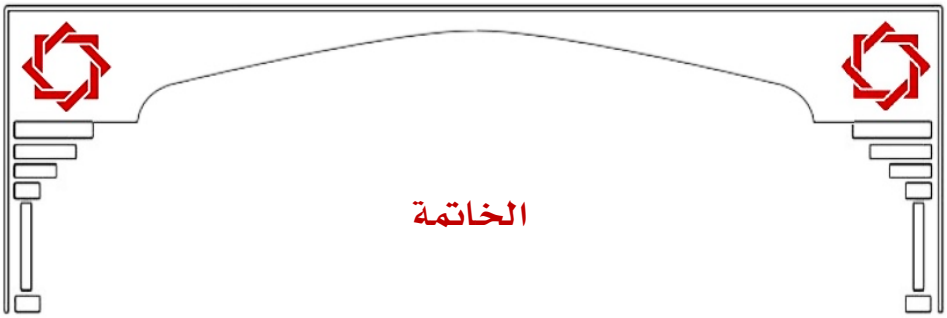
ثامنًا : التحذير من الإغراق في الخصومات، وصون الألسنة عما لا يليق فيها، كالسَّبِّ والخوض في الأعراض ونحوه، قال ﷺ : «إنَّ أبغض الرجال إلى الله الأَلَدُّ الخَصِم»(٣).



(١) سبق تخريجه، ينظر ص١٧٠.

(٢) ينظر : المنهاج، للنووي، ٩١/١٧.

(٣) سبق تخريجه، ينظر ص١٤٧.



الخاتمة

الحمد لله المنعم المتفضِّل، الذي يسَّر وأعان على إتمام هذا البحث، وأسأله ﷻ الإخلاص والقَبول في القول والعمل، وقد أسفر البحث عن عدد من النتائج والتوصيات، والله ولي التوفيق أول الأمر ومنتهاه :

أوَّلًا : أهم النتائج.

١- أقوال النبي ﷺ منهل عذب للتحلي بمحاسن الخصال، ومكارم الأخلاق.

٢- الحذر والتحذير من الوقوع في صفات الألد الخصم، والابتعاد عن التشبه به.

٣- لا يُصار إلى الجدال إلا عند وجود ما يقتضيه، كالمعارض بالشبهة ونحوه.

٤- الانطلاق من المصالح والمفاسد عند المجادلة والمناقشة.

٥- الحذر من الجدال المذموم، والذي من أهم سماته اللدد والخصومة.

٦- اهتمام السلف الصالح بعلم الجدل وعنايتهم بأصوله وضوابطه.

٧- أهمية الفهم لأقوال السلف الصالح، والوقوف على مرادهم منها.

٨- عدم الخوض في مسائل العقيدة لمن لا علم عنده.

٩- قوة التلازم بين العقيدة والدعوة، وضرورة التأصيل للدعاة في كل منهما.

١٠- الابتعاد عن مجادلة أصحاب اللدد والخصومات قدر الاستطاعة.

١١- إظهار أقوى الحجج وأقطعها وعدم الاسترسال مع أصحاب الخصومات.

١٢- آثار الألد الخصم ومفاسده منوطة بالاسترسال معه، والرفع من شأنه.

١٣- عالج الإسلام الصفات المستقبحة، وذلل الصعاب أمام من اتصف بها.

ثانيًا : أهم التوصيات.

١- ضرورة تكاتف الدعاة لاجتثاث ما قد يقع في ميدان الدعوة من مخالفات وتجاوزات، لا سيما إن كانت بين طلاب العلم.

٢- استثمار المنابر الدعوية والعلمية لمعالجة الصفات المستقبَحة، وجمع الشمل، وتوحيد الصف، وتأليف القلوب.

٣- رفع كفاءة الدعاة وتأهليهم بأساليب الحوار والمجادلة، وكيفية الأخذ على أيدي المخالفين وأهل البدع.

٤- حث الدعاة وطلاب العلم على التسلُّح بالعلم الشرعي، سيما علم العقيدة، وإقامة الدورات العلمية التي تُعنى بهذا الجانب.

٥- تدريس المواد التي تعنى بالآداب والأخلاق، وتقريب النصوص الشرعية المرغبة والمرهبة منهم.

فهرس المصادر والمراجع

١- **الإبانة الكبرى** : لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَري، المعروف بابن بَطَّة، تحقيق : رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥-١٤٢٦هـ.

٢- **الإبانة عن أصول الديانة** : لعلي بن إسماعيل بن أبي موسى الأشعري، تحقيق : د / فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.

٣- **الإحكام في أصول الأحكام** : لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق : أحمد محمد شاكر، قدم له د. إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤- **الآداب الشرعية والمنح المرعية** : للإمام شمس الدين أبي عبد الله عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون طبعة، ١٣٩١هـ.

٥- **الأذكار** : لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم** : لأبي السعود محمد العماري، دار المصحف. القاهرة.

٧- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن

عبد البر، على هامش الإصابة في تمييز الصحابة، طبعة : دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٢٨هـ.

٨- **الإصابة في تمييز الصحابة** : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة : دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٢٨هـ، ودار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٩- **أصول الفقه** : لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق : د / فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٠- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** : لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي الجكني، إشراف : بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ط١، ١٤٢٦هـ.

١١- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم** : لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرابي، تحقيق : د / ناصر العقل، دار عالم الكتب، بيروت، ط٧، ١٤١٩هـ.

١٢- **إكمال المعلم بفوائد مسلم** : للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق : د / يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ.

١٣- **الانتصار لأصحاب الحديث** : لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني التميمي، تحقيق : محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٤- **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي**

حنيفة : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** : لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق : مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، طبعة : دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٦- **بهجة المجالس وأنس المجالس** : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، بترقيم المكتبة الشاملة.

١٧- **تاج العروس من جواهر القاموس** : لمحمد بن محمد بن عبد الرزَّاق الحسيني، الملقَّب بمرتضى، الزَّبيدي، الطبعة الخيرية، مصر، د. ت.

١٨- **التبيان في آداب حملة القرآن** : لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، حققه وعلق عليه : محمد الحجار، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١٩- **التحرير والتنوير** : لمحمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة الريان، بيروت، دار الصديق، الجبيل ط٣، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٠- **التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف** : لعلي علي صبح، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

٢١- **تفسير ابن كثير، المسمى بـ (تفسير القرآن العظيم)** : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: حسين إبراهيم

زهران، طبعة: دار الفكر، بيروت، نشر : المكتبة التجارية (مصطفى أحمد الباز)، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ.

٢٢- **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم** : لابن أبي نصرة محمد بن فتوح المورقي الحميدي، تحقيق : د / زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، ط١ ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٣- **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية** : لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق : إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١.

٢٤- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** : ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٢٥- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان** : لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق : عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٦- **جامع البيان عن تأويل أي القرآن** : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٧- **الجامع البيان في تأويل القرآن** : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري تحقيق : أحمد محمد شاكر طبعة : مؤسسة الرسالة.

٢٨- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم:** لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٩- **جامع بيان العلم وفضله** : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٣٠- **الجامع لأحكام القرآن** : لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق : أحمد عبدالعليم البردوني، طبعة : دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، د. ت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٥م.

٣١- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح** : لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق : علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٢- **درء تعارض العقل والنقل** : لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق : د / محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، ١٣٩٩هـ.

٣٣- **الدرر الغالية في آداب الدعوة والداعية** : للعلامة عبد الحميد بن باديس، تعليق : علي بن حسن الحلبي الأثري، دار المنار.

٣٤- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** : لإبراهيم بن علي بن فرحون العمري تحقيق وتعليق : د / محمد الأحمدي أبو النور، دار

التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٣٥- **الرد على المخالف** : لبكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٦- **الرد على المنطقيين** : لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن ابن تيمية الحراني الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٧- **سلسلة الأحاديث الصحيحة** : للشيخ / محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: مكتبة المعارف، الرياض، بدون طبعة، ١٤١٥هـ.

٣٨- **سنن أبي داود** : لسليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ، تعليق : عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد. دار الحديث، حمص، ١٣٨٩هـ.

٣٩- **سنن الترمذي** : لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق : فؤاد عبدالباقي دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٤٠- **سير أعلام النبلاء** : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٤١- **شرح السنة** : للحسن بن علي البربهاري، تحقيق : خالد الردادي، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.

٤٢- **شرح العقيدة الطحاوية** : لمحمد بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق : د / عبدالله عبد المحسن التركي، شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٤٣- **شرح صحيح البخاري** : لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك

بن بطال، تحقيق : أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٤٤- **الشريعة** : لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري البغدادي، تحقيق : الوليد بن محمد سيف النصر، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٤٥- **صحيح البخاري (مطبوع مع فتح الباري)**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح : محب الدين الخطيب، تعليق : عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤٦- **صحيح سنن أبي داود** : تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، طبعة : مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، توزيع : المكتب الإسلامي في بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٧- **صحيح سنن أبي داود** : للشيخ محمد ناصر الدين الألباني للألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٨- **صحيح مسلم بشرح النووي** : للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٤٩- **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة** : لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٠- **طبقات الحنابلة** : لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٥١- **الطبقات الكبرى** : محمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف (بابن سعد)، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٥٢- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث (الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة)** : لإسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني، تحقيق : ناصر الجديع، دار العاصمة، ١٤١٩م.

٥٣- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** : للعلامة أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفي المعروف ببدر الدين العيني، طبعة : دار الفكر، بيروت، د. ت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

٥٤- **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ** : للقاضي أبي بكر ابن العربي المالكي، تحقيق: محب الدين الخطيب، تخريج : محمود مهدي، طبعة : مكتبة السُّنة، القاهرة، ط٦، ١٤١٢هـ.

٥٥- **فتح الباري شرح صحيح البخاري** : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب، تعليق : عبد العزيز بن باز، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ.

٥٦- **فضل علم السلف على الخلف** : لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، بترقيم المكتبة الشاملة.

٥٧- **الفقيه والمتفقه** : للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط٢، ١٤٢١هـ.

٥٨- **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير** : لزين الدين محمد ابن عبد الرؤوف المناوي القاهري، صححه : أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٥٩- **الكاشف عن حقائق السنن** : للحسين بن شرف الطيبي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦٠- **الكافية في الجدل** : لعبد الملك بن عبد الله الجويني، إمام الحرمين، تحقيق : د / فوقية محمد حسين محمود، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٦١- **الكبائر** : يُنسب لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٦٢- **كشف المشكل من حديث الصحيحين** : لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق : علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

٦٣- **لسان العرب** : محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، د. ت.

٦٤- **مجموع الفتاوى** : لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وابنه محمد، دار

عالم الكتب، الرياض.

٦٥- **مجموع فتاوى ومقالات متنوعة** : للشيخ عبدالعزيز بن باز، دار القلم، ١٤٢٠هـ.

٦٦- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة** : لمحمد بن عبد الكريم بن الموصلي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٧- **المرشد في كتابة الأبحاث** : حلمي فوده، وعبد الرحمن صالح، دار الشروق، جدة، ط٦ ١٤١١هـ.

٦٨- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** : لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت٢٤١هـ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف : د / عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٦٩- **معالم التنزيل** : للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط٤، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٧٠- **معالم السنن** : للخطابي، لأبي سليمان حمد بن محمد البستي المعروف (ت:٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م.

٧١- **المعجم الكبير** : لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق : حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٧٢- **المعجم الوسيط** : إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، طبعة : دار الدعوة، القاهرة، إصدار مجمع اللغة العربية،

د. ت.

٧٣- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم** : لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق : محي الدين مستو، يوسف بديوي، محمود السيد، أحمد بزل، دار ابن كثير، دمشق ودار الكلم الطيب، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ.

٧٤- **مناقب الإمام أحمد بن حنبل** : لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي تحقيق : د / عبد الله التركي، د / علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، مصر، ط١ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٧٥- **مناهج البحث وتطبيقاتها** : مقداد يالجن، طبعة : دار عالم الكتب، الرياض- ١٤١٩هـ.

٧٦- **مناهج البحث** : أحمد خيري، جابر عبد الحميد، طبعة : دار النهضة العربية، القاهرة - ١٩٩٦م.

٧٧- **منهاج السنة النبوية** : لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني تحقيق : د / محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧٨- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** : لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٧٩- **منهج أهل الاتباع في التعامل مع أهل الابتداع** : وليد بن راشد بن سعيدان، كتاب منشور على الشبكة العنكبوتية بدون.

٨٠- **الواضح في أصول الفقه** : لأبي الوفاء بن عقيل بن محمد الحنبلي،

تحقيق : د / عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.



فهرس الموضوعات

ملخص البحث..... ١٤١
المقدِّمة..... ١٤٤
المبحث الأوَّل : شرح غريب الحديث، والمعنى الإجمالي له..... ١٥٥
المطلب الأوَّل : نص الحديث والتعريف بمن رواه..... ١٥٦
المطلب الثاني : شرح غريب الحديث..... ١٥٧
المطلب الثالث : المعنى الإجمالي للحديث..... ١٦٠
المطلب الرَّابع : أهم الفوائد المستنبطة من الحديث..... ١٦٣
المبحث الثاني : سمات الألد الخصم، وذم السلف له..... ١٦٤
المطلب الأوَّل : سمات الألدِّ الخَصِم..... ١٦٥
المطلب الثاني : ذم السلف للألدِّ الخَصِم، ومرادهم من ذلك..... ١٧٤
المبحث الثالث : المحاذير العقدية المستنبطة من الحديث..... ١٨٠
المطلب الأوَّل : الجدال في ذات الله ﷻ ودينه..... ١٨٣
المطلب الثاني : الجدال والمراء في القرآن الكريم..... ١٨٨
المطلب الثالث : الجدال في القَدَرِ..... ١٩٤
المبحث الرَّابع : سبل دعوة الألدِّ الخَصِم..... ٢٠١
المطلب الأوَّل : أصناف مَن نُهي عن مجادلتهم..... ٢٠٢
المطلب الثاني : طرق دعوة أصحاب اللدد والخصومة..... ٢١٢
المبحث الخامس : آثار اللَّدَد والخصومة ومنهج الإسلام في الوقاية ٢٢٠

منهما..... ٢٢١
المطلب الأوَّل : آثار اللَّدَد والخصومة ومفاسدهما..... ٢٢٥
المطلب الثاني : منهج الإسلام في الوقاية من اللَّدَد والخصومة وسبل معالجتهما..... ٢٢٩
الخاتمة..... ٢٣١
فهرس المصادر والمراجع..... ٢٤٣
فهرس الموضوعات.....

